

# العلاقات الأوروبية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة

د. محمود أبو العينين

استاذ العلوم السياسية المساعد

مركز البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة

يشير نمط العلاقات الحالي لانتهاه عصر تهميش وإهمال أفريقيا وهو العصر الذي ساد منذ بداية التسميتيات؟ وهل يسمى الطرفان لإيجاد مدخل ملائم لدمج أفريقيا في النظام العالمي الجديد؟ وهل يمكن تحقيق ذلك في ظل علاقات بين اقليمين غير متكافئين تماماً؟ والسؤال الآخر يتعلق بالمستقبل، ويرد حول نظام الشراكة الاستراتيجية المقرر مناقشته في القمة الأوروبية - الأفريقية التي تستضيفها القاهرة (٣ - ٤ أبريل الحالي)، والسؤال هو: هل يمكن إقامة منظومة من القواعد العادلة التي تحكم العلاقات المستقبلية بين أوروبا بالذات، وأفريقيا، وما هي الضمانات، خاصة أنه لم يعض على تحقيق الاستقلال بين الاستعمار الأوربي سوى أربعين عاماً، أو عشرين عاماً بالكاد على تمام الاستقلال؟ (١).

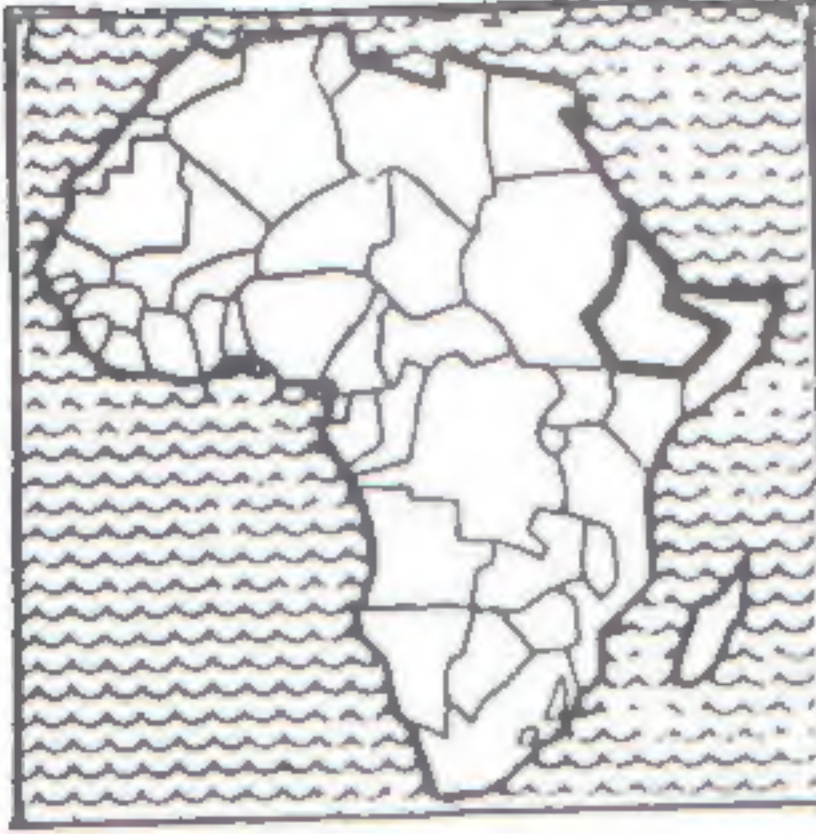
تلك التمازلات تمثل المحاور الرئيسية لهذه الدراسة (٢)

**تتميز** العلاقات بين أوروبا (الفريقية أساساً) وأفريقيا بتشعب أطرها وشبكاتها، وتعدد، بل وتعقد موضوعاتها وميادينها سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الأمنية أو العسكرية، الأمر الذي يعكس كثافة وتنوع المصالح المتبادلة بين الطرفين من جهة، كما يعكس من جهة أخرى أهمية المراجعة المستمرة لهذه العلاقات، خاصة على ضوء متغيرات ما بعد انتهاء الحرب الباردة، التي أثرت، وستظل تؤثر، على كافة المناطق والأقاليم في العالم، وخاصة على القارة الأفريقية.

ومع التطورات السريعة والمتلاحقة في التفاعلات بين الاقليمين الكبيرين، تسعى هذه الدراسة للإجابة على عدة تساؤلات، أولها يتعلق بطبيعة العلاقات بين الطرفين، بعد مرور عقد واحد تقريباً على انتهاء الحرب الباردة، بمعنى هل

١- يعتبر عام ١٩٦٠ عاماً للاستقلال الأفريقي، بينما كان تمام الاستقلال عن أوروبا مواكباً لاستقلال زيمبابوي ١٩٧٩/١٩٨٠.  
٢- تدخل هذه الدراسة ونسازلاتها في سياق دراسة العلاقات بين المناطق والأقاليم والتي رصده البعض في إطار تحليلها مدرستان: إحداهما (المدرسة الأرثوذكسية أو التقليدية) والتي تنظر لأفريقيا كنظام اقليمي قاري يحتوي عدداً من الدول المتساوية في السيادة مع بعضها ومع غيرها خاصة بعد تصفية الاستعمار وتعتك هيكل وأنماط لتفريق سياستها الخاصة بشكل جماعي مع المجموعات الأخرى في العالم، وتنظر للتدخلات الأجنبية على أنها ذات طبيعة استراتيجية ودبلوماسية أساساً وأن التعاون والصراع مع الغير يمثل استجابة للتهديدات الخارجية، ويتوقع هؤلاء - مستقبلاً - مزيداً من الاندماج الإقليمي الأفريقي ومزيداً من الاندماج في النظام العالمي. أما المدرسة الأخرى (الراديكالية) فتبنى فروضها أساساً على نظرية التبعية حيث ترى أن أفريقيا كنظام اقليمي فرعي لها علاقات غير متكافئة مع الغير وأنها تتكون من فاعلين غير متساويين لا مع بعضهم ولا مع الغير وينقصهم الاستقلال الحقيقي حتى يستطيعوا تقرير مستقبلهم السياسي والاقتصادي سواء كفرادى أو جماعات.





الخوف المتبادل، ثم البعد الثقافي ، الذي يربط بين الطرفين، هذا فضلا عن النظام العالمي الجديد ، الذي يمثل أهم متغيرات ما بعد الحرب الباردة، ويرتب على نحو معين دور الاقليمين في هذا النظام ، كما يحدد نمط التفاعلات الدولية، في بين الدول والاقاليم عامة ويضع قواعد للعلاقات الدولية، في سبيل تحقيق ما يعرف بالعملة، أو بعبارة أخرى ، الوصول الى عالم أكثر تماسكا واندماجا .

وفيما يلي تفصيل لهذه المحددات الرئيسية:

#### (١) الميراث التاريخي "كابوس الاستعمار"

يحمل الميراث التاريخي بين أوروبا وأفريقيا الكثير من

حيث سنعرض أولا للمحددات الرئيسية التي تحكم العلاقات، وهي تمثل البيئة الحاكمة والمؤثرة ، ونعرض ثانيا، لشبكات وأطر العلاقات المتبادلة ومناطق الاهتمام الأساسية ، وثالثا ميادين العلاقات الرئيسية وأهم الفاعلين ، وأخيرا مستقبل الشراكة الأوروبية الأفريقية.

#### أولا، المحددات الرئيسية للعلاقات:

يتحكم عدد من العوامل الرئيسية في العلاقات الأوروبية - الأفريقية ، أهمها الميراث التاريخي الذي يغذي مشاعر الخوف والإحساس بعدم التكافؤ ، وكذلك البعد الجغرافي الذي يعمل في الاتجاهين: نحو مزيد من التعاون ، ومزيد من

= وينظر أصحاب هذه المدرسة العلاقة مع الغير (خاصة التدخلات الأجنبية) على أنها انعكاس لعوامل هيكلية من التخلف والتبعية، وانعكاس أيضا لوضع أفريقية في النظام وتقسيم العمل الدولي، ومن ثم فالتعاون مع الغير في مثل هذه الظروف ليس أكثر من مطلب قاري لتحسين الوضع التفاوضي للقادة الأفارقة الذين يواجهون تصاعدا في ضغوط ناخبينهم والضغط الخارجية، كما يفترض هؤلاء أن الروابط مع العالم الخارجي تعمل لتعزيز اعتماد أفريقيا على العالم أكثر مما تدفع نحو تنمية الاعتماد الأفريقي المتبادل ومن ثم سيشهد المستقبل مزيدا من الصراعات الداخلية في أفريقيا ومزيدا من التبعية وعدم العدالة مع الخارج. انظر بصفة خاصة :

Timothy M. Shaw, "Africa", in Verner J. Field & Gavim Baya (eds.), Comparative Regional Systems (New York, Oxford: Pergamon Press, 1980), pp. 355-358.

وانظر بصفة خاصة حول العلاقات بين النظم الفرعية :

Lowis J. Cantori & Steven L. Spiegel, The International Politics of Regions: A Comparative Approach (Englewood Cliffs, NJ, Prentice Hall, 1970).

وحول منظور الاعتماد المتبادل والتبعية انظر :

Amadu Sesay, Africa & Europe: From Partition to Interdependence? (London: Croom Helm, 1986).



الدلالات والمضامين التي تؤثر حتما ، في علاقات الجانبين على نحو سلبي . ولا تنسى ذاكرة الجانب الأفريقي ، تحديدا لا تنسى الأوروبيين في عدة مناسبات :

المناسبة الأولى ، الحملات الصليبية التي بدأت في أواخر القرن الحادي عشر واستمرت لنحو ١٧٥ عاما ، واستهدفت أساسا العالم الاسلامي بعامه ، وطالت بعض البلاد العربية الأفريقية بشكل مباشر . والمناسبة الثانية كانت متمثلة في حركة الكشوف الجغرافية ، منذ أواسط القرن الـ ١٥ الى أواسط القرن الـ ١٦ ، حيث خرجت القوى الأوروبية بإمكاناتها المقتنة تبحث عن عوامل جديدة في حركة تاريخية هامة ، كانت إحدى نتائجها اكتشاف الطريق البحري المتواصل من أوروبا الغربية ، حول أفريقيا ، الى الهند ، من قبل اسطول فاسكو دي جاما .

لقد كان ذلك مقدمة - في الواقع - لسيطرة الأوساط الأوروبية والرأسمال التجاري وضربة للملاقات التجارية القائمة منذ قرون في أفريقيا الشمالية الشرقية والبحر الأحمر وجنوب آسيا . والمناسبة الثالثة ، وكانت هي الأخطر ، تمثلت في الموجة الاستعمارية الأوروبية ، حيث سيطرة قوى الاستعمار الأوربي على قارة أفريقيا بكاملها تقريبا في القرن التاسع عشر ، وخاصة بعد مؤتمر برلين ١٨٨٤ / ١٨٨٥ ، وحيثما تجمعت نذر الحرب العالمية الأولى ، كانت كل أقاليم القارة الأفريقية تقريبا ترزح تحت براثن الاستعمار الأوربي البغيض ، وقد ظل هذا الكابوس حاثما الى أن لاح عصر التحرر الوطني بعد الحرب العالمية الثانية وتحديدا في الخمسينات والستينات من القرن العشرين ، حيث حصلت أقاليم أفريقيا على استقلالها بعد كفاح مرير ، تبوأ الأفارقة على أثره مقاليد الحكم في بلادهم المستقلة ، وانطوت تدريجيا صفحة الاستعمار الأوربي بشكله التقليدي ، وأصبح مرحلة تاريخية لا ينبغي لها أن تعود (\*) .

وفيما بين عامي ١٩٥٧ - ١٩٦٣ ، أي فيما بين توقيع معاهد روما المنشئة للسوق الأوروبية المشتركة ، وتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية ، كانت العلاقات الأوروبية الأفريقية تمر بمرحلة انتقالية جديدة ، تميزت بأنها كانت من جانب واحد . فإبان توقيع معاهدة روما كانت الدول الأفريقية ، جنوب الصحراء ، مازالت ترزح تحت تير الاستعمار ، باستثناء غانا التي استقلت في نفس العام . ومع هذا ،

انطوت المعاهدة ، المشار اليها ، على بند يسمح بقيام ارتباط من نوع خاص بين الجماعة وأقاليم دولها فيما وراء البحار (OCTs) ، الأمر الذي سمح بتأسيس قناة مشتركة للتجارة والمساعدات ، خاصة من خلال بنك التنمية الأوربي الذي تأسس عام ١٩٥٨ ، وقد استفادت فرنسا وأقاليمها ، التي تمثل الجزء الأعظم من الـ OCTs ، وذلك أكثر من غيرها من الدول الست الموقعة على اتفاقية روما ، بل إن السماح بتحرير هذه الروابط المتميزة من خلال المعاهدة كان بمثابة ثمن - في واقع الأمر - لتوقيع فرنسا على معاهدة روما (٣) .

ومع ذلك ، ظلت المخاوف قائمة ، وظل الجدل مستمرا منذ الستينيات حول ما اذا كانت الأورو - أفريقية والروابط الاقتصادية والعسكرية والثقافية التي أبقتها الدول الأوروبية مع أفريقيا بعد رحيلها ، تمثل استعمارا جديدا للقارة Co-Ionialism . وقد انعكست هذه النظرة على السياسات الأفريقية ، وعلى مستويات مختلفة ، سواء في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية أو خطب الرؤساء الأفارقة في مؤتمر أديس أبابا التأسيسي (١٩٦٣) الذي أنشأ المنظمة وهو الأمر الذي رفع الشعار ليكون مبدأ من المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول الأفريقية وغيرها . فديباجة الميثاق تدعو الدول الأفريقية وتؤكد أن عليها أن "تحفظ بكل قوة الاستقلال الذي حصلت عليه بعناء ، وكذلك السيادة والوحدة الإقليمية للدول الأفريقية .. وأن تقاوم الاستعمار الجديد بكل صورة" . وعلى مستوى آخر ، كانت أغلبية البلدان الأفريقية تؤمن بأن مقاومة الاستعمار الجديد يمثل بنذا رئيسيا في الايديولوجية السياسية لأفريقيا ، وأن الاستقلال الذي تحقق لا يعنى مجرد قناع يخفي استمرارية السيطرة من قبل هذا الشكل من أشكال الاستعمار ، خاصة في ظل الروابط التي تربط بين فرنسا ومستعمراتها السابقة في أفريقيا واتفاقيات الارتباط مع الجماعة الأوروبية . وقد ظل الرئيس سيكوتوري (غينيا) ينظر لاتفاقيات الارتباط مع ما كان يعرف بالجماعة الاقتصادية الأوروبية ، على أنها نوع من الاستعمار الجديد ، وقاوم رئيس وزراء نيجيريا الحمايق "تافاواباليو" هذه الاتفاقيات من زاوية عدم مشروعيتها في القانون الدولي وخاصة على ضوء اتفاقيات الـ CATT ، هذا اضافة لنكروما (رئيس غانا الأسبق الذي قاوم الاستعمار الجديد ، المتمثل في تجزئة القارة الى أقاليم صغيرة لا تقوى على

(\*) انظر حول دور الاستعمار الأوربي في أفريقيا :

١- فوزي درويش ، التقسيم الأوربي لأفريقيا (القاهرة : ١٩٩٠) .

٢- حورية توفيق مجاهد ، الاستعمار كظاهرة عالمية : حول الاستعمار والامبريالية والتبعية (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٥) .

٣- السيد رجب حراز ، محاضرات في تاريخ أفريقيا الحديث ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠) .

٤- شوقي مطا الله الجمل ، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧١) .

٥- وحول تطور روابط التعاون بين دول أوروبا الغربية وأفريقيا انظر : Tom, Gloser, "EEC-ACP Cooperation: The Historical Perspective", The Courier (Brussels-Belgium), No. 120, March-April 1990, p. 24.



البقاء ولا مفر لها من الاعتماد على الدول الاستعمارية القديمة (٤).

وبالرغم من شيوع المخاوف الأفريقية حيال الارتباط بالقوى الاستعمارية السابقة، سواء بشكل ثنائي، أو جماعي في ظل اتفاقيات الارتباط أو اتفاقية ياوندي فيما بين عامي ٦٣ - ١٩٧٣ ثم لومي فيما بعد، فإن العمل قد جرى منذ الستينيات - في واقع الأمر - على دعم الروابط وتثبيتها بين فرنسا والدول المرتبطة بها في أفريقيا من جهة، كما جرى كذلك على مبدأ مراجعة شروط اتفاقيات الارتباط الجماعي لتحقيق قدر من العدالة، وهو ما أفضى في النهاية لغلبة الاتجاه المصلحي "البراجماتي" والاندفاع نحو قبول الدول الأفريقية للتعاون مع أوروبا، بالذات في الأطر الجماعية خصوصاً تحت وطأة الأزمة الاقتصادية في أفريقيا والتي دفعت الكثيرين حتى الدول الثورية في ذلك الوقت، ككثجولا وموزمبيق، للانضمام لاتفاقيات لومي عام ١٩٨٥، واتسع الاقبال من الجانب الأفريقي على الاشتراك في هذا الإطار الجماعي من العلاقات، حتى بلغت عدد الدول الأفريقية المنضمة له نحو سبعة وأربعين دولة مع نهاية التسعينيات وكانت لا تتعدى ٣٧ عند التوقيع على لومي الأولى في منتصف السبعينيات (٥)، بل كانت كل دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي لا تتجاوز ١٨ دولة عند التوقيع على ياوندي الأولى عام ١٩٦٤، و١٩ دولة عند التوقيع على ياوندي الثانية عام ١٩٧١.

## (٢) البعد الجغرافي والثقافي

يمثل البعد الجغرافي، أو القرب الجغرافي في واقع الأمر، أحد المحددات الهامة في العلاقات الأوربية الأفريقية. لكن هذا القرب الجغرافي قد يعمل في اتجاهين متناقضين، الاتجاه الأول إيجابي، حيث يمثل التقارب الجغرافي ميزة لاشك فيها لصالح التعاون والتفاعل الاقتصادي والثقافي بين الجانبين، ربما أكثر مما هي عليه علاقات الطرفين بالنسبة للأقاليم الأخرى، كالأمريكيين أو شرق آسيا، أو الأوراسيا، فالبحر المتوسط، الذي لا يزيد عرضه عن ١٤ ميلاً بحرياً في

أضيق النقاط، كما هو الحال في مضيق جبل طارق، أو حتى في المناطق بين إيطاليا وتونس، لم يكن أبداً حاجزاً بين الطرفين، ومن ثم كان التفاعل وارداً دائماً، بل من الممكن القول أن هذا القرب الجغرافي يجعل البعض، من كلا الجانبين يتصور، أو قد يرى أن من حقه الوصول للجانب الآخر دون عوائق.

والاتجاه الثاني قد يكون سلبياً، حين يمثل القرب الجغرافي عاملاً مثيراً للمخاوف والشكوك، خاصة من الجانب الأفريقي، الذي تصادف أنه يمثل الجانب الأضعف في العلاقة بحكم توازن القوى، خاصة في مراحل التاريخ الحديث والمعاصر، كما أنه يمثل الجانب المتخلف بالنسبة للشمال المتقدم. ويرغم أهمية الاعتبارات الجغرافية في حركة الكتل الدولية الآن، إذ تميل عمومها إلى التوسع جغرافياً، ولا يستثنى الاتحاد الأوروبي من ذلك، فسيظل الحذر قائماً، من وجهة النظر السياسية، تجاه المزيد من الاندماج بين الجانبين.

أما فيما يتعلق بالثقافة، فلا شك أن الاعتبارات الثقافية لها جاذبيتها في التفاعلات الدولية، خاصة بين الدول والأقاليم. صحيح أن كلا الاقليمين، أوروبا وأفريقيا يتميزان بالتنوع الثقافي، سواء اللغوي أو الديني أو حتى العادات والتقاليد والنظم القانونية... الخ، لكن المائة وعشرين سنة الأخيرة قد خلفت في أفريقيا نفوذاً ثقافياً أوروبياً يعتد به، وبصفة خاصة لصالح الثقافات الفرنسية والانجليزية والبرتغالية، وعلى حساب الثقافات الأصلية كالعربية الإسلامية، والثقافات الأفريقية الأخرى في أفريقيا جنوب الصحراء.

ويوجد الآن في أفريقيا نحو ٢٠ دولة متحدثة بالفرنسية، ونحو ١٩ دولة متحدثة بالانجليزية، وعدد قليل يتحدث البرتغالية، هذا إلى جانب ١٠ دول تتحدث العربية، إضافة للصحراء الغربية. ثم هناك لغات أفريقية أخرى كالسواحلية والصومالية والبهاسا وغيرها (٦).

4- James Mayall, "The Implications for Africa of the Enlarged European Economic Community", in Timothy M. Shown & Kenneth A. Heard (eds.), The Politics of Africa: Dependence & Development (London: Longman Group Limited, 1979), pp. 285-287.

5- Idem., see also, Tom Gloser, op.cit., p. 24.

٦- د. محمود أبو العين، المحددات العالمية لعلاقات العرب الثقافية مع أفريقيا: في جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، العلاقات العربية الأفريقية (القاهرة: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ١٩٩٨)، ص ٣٠٤-٣٠٦.

ولنفس المؤلف، مستقبل الإقليمية في أفريقيا في ظل العولمة، بحث ألقى في ندوة العولمة وأثرها على أفريقيا، والتي نظمها معهد البحوث والدراسات الأفريقية بتاريخ ١٧/٢/١٩٩٩.

وانظر كذلك: Ali A. Mazroui, "Africa and Other Civilizations Conquest and Counter Conquest", in John W. Harbeson & Donald Rothchild, Africa in World Politics: Post Cold War Challenges (U.S.A.: Westview Press, 1995).

وكذلك لنفس المؤلف:

= Mazroui, "The Imperial Culture of North-South Relations, The Case of Islam and



كما انتشر الدين المسيحي ، على مذاهبه المختلفة في أفريقيا ، مما رفع عدد المسيحيين في القارة الى نحو ٢٢٧ مليون نسمة من جملة عدد السكان الذين يبلغون أكثر من ٧٠٠ مليون. وعلى الرغم من أن الاسلام دين يمثل الاغلبية في القارة ، فإن المسيحية أصبح لها اتباعها المعترفون خاصة بعد حركة التبشير الأوربية ، وبالذات في الفترة الاستعمارية ، حيث يمثل المسيحيون الكاثوليك حوالي نصف عدد المسيحيين في القارة ، بينما يمثل البروتستانت والأرثوذكس وغيرهم النسبة الباقية (٧).

وبوجه عام ، يعمل هذا النفوذ الثقافي الأوربي لصالح التقارب بين الجانبين ، وهو يشكل قاعدة صلبة للتفاعلات على المستويات الأخرى ، سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية ، وأن كانت الولايات المتحدة قد دخلت حلبة المنافسة في هذا الميدان مؤخرا.

### (٣) النظام العالمي الجديد ،

عكست العلاقات الأوربية الأفريقية المتغيرات التي كانت تطرأ على النظم الدولية في القرنين الأخيرين ، وكان مصير أفريقيا يتحول على نحو شامل تقريبا على أثر هذه التغيرات. ويكفي هنا أن نشير الى مناسبتين لهما دلالة في هذا الصدد. الأولى ، أنه في ظل النظام الدولي الذي أقيم في أوروبا ، بعد الحروب النابليونية ، وعلى أثر "التحالف المقدس" أو "الوفاق الأوربي" Le Concert Européen الذي تكون منذ سبتمبر ١٨١٥ ، وأقام سلاما في أوروبا استمر لنحو مائة عام ، تمكنت أوروبا في ظل هذا الوضع ، من الاتفاق على تقسيم القارة الأفريقية ، واحتلالها واستعمارها بعد مرحلة طويلة من الكشوف الجغرافية ، والمحاولات الفردية من قبل بعض الدول الأوربية ، فقد عقد "مؤتمر برلين" أو مؤتمر أفريقيا ١٨٨٤ - ١٨٨٥ ووضع أسس التقسيم الذي مكن القوى الأوربية - في غضون أقل من عشرين عاما ، من وضع أفريقيا كلها - تقريبا في قبضة الاستعمار الأوربي. أما الثانية ، فقد كانت في ظل النظام الذي أعقب الحرب العالمية الثانية ، "نظام القطبية الثنائية" ، حيث تراجعت أهمية ومكانة القوى الأوربية التقليدية التي كانت تمتلك أفريقيا (خاصة إنجلترا وفرنسا) وحل محلها في ظل

النظام المشار اليه كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (السابق) ، وهنا تهيأت الفرصة أمام شعوب أفريقيا في التحرر والتخلص من الاستعمار وإخراج القوى الأوربية من أفريقيا بشكلها التقليدي المعروف ، وأن كانت قد أقيمت على نفوذ يعتد به في ظل روابط متعددة مع عدد من المناطق الأفريقية.

وساعد اشتعال الحرب الباردة بين قطبي النظام حينذاك ، وانتقالها الى الساحة الأفريقية ، القوى الأوربية الغربية على دعم مراكز نفوذها التقليدي في القارة ، مستغلة أجواء الحرب الباردة بين الشرق والغرب وسياسة احتواء المد الشيوعي في القارة الأفريقية ، وكذلك الوفاق الأمريكي الأوربي الذي ارتكز في الحقيقة على مؤتمر مونرو وتقسيم العمل بين الولايات المتحدة (في أمريكا اللاتينية) وأوروبا (في أفريقيا ومناطق أخرى). واستنادا لهذا المبدأ ، وهذا التقسيم الذي تم احترامه من كلا الجانبين الى حد كبير ، راعت الولايات المتحدة مصالح حلفائها الأوربيين في مناطق نفوذهم التقليدية ، ومن ثم سمحت لهم ، بل وساندت في واقع الأمر ، قيامهم بأنوار متزايدة في المواقف والازمات المختلفة في الستينيات فصاعدا . وعلى حد قول "جورج بول" أحد مسئولى إدارة كيندي "اعتبرت الولايات المتحدة أن القارة الأفريقية مسئولية خاصة بالأوربيين ، نظير اعتراف الدول الأوربية بمسئوليتها الخاصة في أمريكا اللاتينية" (٨).

أما في ظل النظام العالمي الجديد ، في التسعينيات فقد نشأت بيئة جديدة أثرت على الطرفين الأوربيين والأفريقيين ومن ثم على علاقاتهما سواء من حيث الشكل أو المضمون .

فعمشية انتهاء الحرب الباردة ، وجد الأوربيون (الغربيون) أنفسهم في صف الجانب المنتصر في الحرب ، وكان اكبر انجاز تحقق لهم يتمثل في تفكك الاتحاد السوفيتي وانزال العلم الأحمر من الكريملين في ديسمبر ١٩٩١ وانفتاح أوروبا الشرقية أمام غرب أوروبا فيما يشبه "التسليم" خاصة بعد تفكيك حلف وارسو المناهض ، ومن ثم انتهى الخطر الأعظم بالنسبة للأوربيين الغربيين وبدأ الأعداد لمواجهة تحديات جديدة ، وأولويات أخرى لها تكاليف.

٧- انظر بشأن أوضاع المسيحيين في القارة الأفريقية، جوزيف رامز أمين، دور الكنيسة القبطية في أفريقيا، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٧٦-١٨٣.

٨- بشأن التغيرات في النظام الدولي وتأثيرها على القارة الأفريقية، أنظر لمزيد من التفاصيل: د. محمود أبو العيتم، "أفريقيا والتحول الرأسمالي في النظام الدولي"، في د. عبد العظيم رمضان، مصر وأفريقيا - الجنود التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ٩٥، ١٩٩٦)، ص ٢٦١ وما بعدها.

الدول الأوربية في شؤون دول القارة الأمريكية، وأن الولايات المتحدة لن تتدخل في الشؤون الأوربية، انظر:

Peter Schraeder, U.S. Foreign Policy Toward Africa: Incrementalism, Crisis & Change (London: Cambridge University Press, 1994), p. 15.



من أهمها ، إعادة بناء الاتحاد الأوروبي والاستعداد لتوحيد أوروبا كلها ، بما في ذلك توحيد اللغتين وتقديم المساعدات لترسيخ عملية التحول في دول أوروبا الشرقية ، وتنظيم برنامج طوارئ ، ضخمة لجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ، يشمل روسيا ذاتها ، هذا فضلا عن إعادة النظر في الترتيبات الدفاعية الأوروبية على ضوء العلاقة مع الولايات المتحدة في إطار حلف الأطلسي .

هذا البرنامج الضخم كان من المنتظر ، ان يتكلف مئات المليارات من الدولارات والمراكات ، كانت طبقا لأحد التقديرات تتراوح ما بين ١٠٠ - ١٥٠ مليار مارك سنويا أو ما بين ١ - ٢ تريليون دولار في غضون الخمس عشرة سنة التالية على انتهاء الحرب الباردة (٩) .

ولعل الأرقام والتقديرات السابقة تشير الى حقيقة أصبحت ملموسة فيما بعد ، وتمثلت في تراجع أهمية أفريقيا بالنسبة للأوروبيين ، سواء فيما يتعلق بمعيار الانخفاض في المصالح الاستراتيجية أو بمعيار عدم القدرة على الاستمرار في تقديم المساعدات الخارجية في مجالات التنمية ، أو المجالات والأغراض الإنسانية ، بمعدلات معقولة .

وعلى الجانب الأفريقي أصبحت القيم الرأسمالية والليبرالية السياسية هي القيم السائدة فيما بعد انتهاء الحرب الباردة ، واتخذتها أوروبا الجديدة شرطا لتقديم المساعدات ، فيما عرف باسم المشروطية الاقتصادية ، بمعنى الالتزام ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وفقا لنظام السوق الحرة والمشروطية السياسية ، التي بدأت تطبق في التسعينيات ، ويقصد به الضغوط من أجل التزام الحكومات الأفريقية بالحكم الديمقراطي واجترام حقوق الانسان وفقا للمعايير الغربية (١٠) .

أكثر من هذا ، انسحبت موسكو من أفريقيا ، وخرجت معها نول الكتلة الاشتراكية المنهارة ، وصاحب ذلك انخفاض ، بل توقف ، في حجم المساعدات المقدمة من هذه البلدان لأفريقيا تمثل أولا في قرار جورباتشوف في أكتوبر ١٩٩٠ بتخفيض فوري وشديد في المساعدات الخارجية المقدمة للبلدان النامية ، بما فيها أفريقيا ، ما لبث ان تحول الى توقف شبه كامل للمساعدات ، من دول الكتلة المنهارة الى حلفائها السابقين في القارة (حوالي نصف عدد دول القارة) ، ويشمل ذلك الوقف المساعدات الاقتصادية والعسكرية وانسحاب الخبراء والفنيين المنتمين لدول الكتلة الشرقية السابقة (نحو

٦٠ ألفا) (١١) . وفي ظل هذا الوضع ، تفجرت الصراعات العرقية والحروب الأهلية في موجات هائلة ، وفقدت أفريقيا قدرتها على السيطرة على الأمن ومعالجة الصراعات ، كما بلغت الأزمة الاقتصادية ذروتها في التسعينيات ، سواء بمعيار معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (٢٪ سنويا أوائل التسعينيات) أو بمعيار تضخم مشكلة المديونية ، التي ارتفعت تدريجيا من ٢٣٠ مليار دولار عام ١٩٨٨ الى نحو ٣١٩ مليار عام ١٩٩٨ (١٢) .

كان على الأوروبيين ، والافارقة ان أن يتحملوا مسئولياتهم المشتركة في ظل نظام عالمي جديد ، يقوده القطب الأمريكي منفردا ، ويبحث فيه الخطى نحو بناء عالم جديد ، أكثر تماسكا واندماجا ، وفي ظل مشروع العولمة ، الذي يفرض على الطرفين سرعة الاعداد لبناء نظام جديد من العلاقات ، يمكن ان يلبي طلبات الجانبين ، ويساعد كل طرف على مواجهة التحديات والمخاطر الجديدة ، وخاصة الهيمنة الأمريكية والمنافسة الشديدة من جانب أقطاب النظام الرأسمالي الغربي ، وخصوصا من قبل الولايات المتحدة واليابان .

ولعله سيتضح من خلال الدراسة الى أي مدى كانت استجابة كل من الأوروبيين والافارقة لمتطلبات البيئة العالمية الجديدة ، وفي نفس الوقت ، كيف احتاطوا وأخذوا في الاعتبار الحساسيات التاريخية والخصوصيات التي يتميز بها كل طرف ، فضلا عن "مصالحه المشروعة" .

#### ثانيا : أطر العلاقات المتبادلة - القضايا الرئيسية

##### ومناطق الاهتمام

تشكل العلاقات والروابط الأوربية - الأفريقية وفقا لأكثر من شبكة أو إطار :

١ - فهناك شبكة العلاقات الثنائية العادية أو المعتادة .

٢ - وهناك شبكة العلاقات الخاصة أو المتميزة ، التي تربط بين دول "المتروبول" والدول الأفريقية التي كانت تمثل مستعمراتها السابقة ، وهو الشكل الذي تطور بعد الاستقلال ، كمؤتمرات رابطة الكومنولث التي تضم دولا كانت خاضعة للتاج البريطاني ، وكذلك مؤتمرات القمة الفرنسية - الأفريقية ، والتي كانت تضم ، الى جانب فرنسا الدول الناطقة بالفرنسية وغيرها ، وتحولت الى منظمة تعرف بالفرانكفونية .

٩- حول التكاليف المرتفعة لإعادة البناء الأوروبي ، انظر :

Winrich Kuhne, "Looking South After the End of the Cold War", in: I. William Zartman (ed.), Europe and Africa: A New Phase (London: Lynne Rienner Publishers, Inc. 1993), pp. 21-22.

١٠- د. محمود أبو العينين، أفريقيا والتحول الراهن في النظام الدولي، م س ذ، ص ٢٨٤ وما بعدها .

١١- نفس المرجع السابق، ص ٢٧٩-٢٨٢ .

١٢- نفس المرجع السابق، ص ٢٩١ وما بعدها .



٣ - ثم هناك إضافة لما سبقه إطار آخر للعلاقات الجماعية متعددة الأطراف يقوم على أساس إتفاقية لومى . المتجددة التى تربط الآن ، دول الاتحاد الأوروبى (EU) مع دول القارة الأفريقية ودول الكاريبى والمحيط الهادى (ACP)، وتشمل - حالياً - كل الدول الأفريقية المستقلة جنوب الصحراء .

٤ - وثمة إطار آخر للتعاون الجماعى متعدد الأطراف يتمثل فى الشراكة الأوربية المتوسطية التى تربط بين دول الاتحاد الأوروبى (الخمس عشرة) ومجموعة من الدول الأفريقية (ست دول) فى الشمال الأفريقى ، ضمن مجموعة من الدول تمثل دول جنوب المتوسط (الاثنى عشرة) المنضمة لإطار الشراكة .

٥ - الإطار الجديد ، وهو إطار الشراكة الاستراتيجية الأوربية الأفريقية ، وهو إطار جماعى شامل ، يضم كل دول الاتحاد الأوروبى وكل الدول الأفريقية ، وتظهر أولى ملامحه فى المؤتمر الأوروبى الأفريقى الأول الذى انعقد بالقاهرة ( ٢ - ٤ أبريل ٢٠٠٠ ) .

وقد يكون من المفيد أن نبدي بعض الملاحظات الأولية ، بشأن شبكة العلاقات الأوربية الأفريقية ، قبل أن ندخل فى تفاصيل حول تطور العمل من خلال حلقاتها الرئيسية . ومن أهم هذه الملاحظات :

١ - أن العلاقات والتفاعلات المتبادلة تسمير فى إطار شبكة معقدة للغاية بولا نظير لها بين أفريقيا وأى إقليم آخر ، قريباً أو بعيداً .

٢ - أن كل إطار من أطر العلاقات يتميز بالتركيز على موضوعات معينة ، فإطار لومى يركز على المساعدات والتنمية ، وثمة دعوة جديدة للحوار السياسى مستقبلاً ، والشراكة الأوربية المتوسطية تركز على الموضوعات الأمنية والسياسية بجانب الموضوعات الاقتصادية هكذا دون أن نقصد من ذلك الانفصال بين شبكات العلاقات ، أو التخصص الدقيق - إذا جاز التعبير - فى مجالات بعينها وأغفال المجالات الأخرى .

٣ - أن كل إطار من هذه الأطر يؤكد على هوية متميزة ، فالفرانكفونية والكومنولث ، كل يؤكد على الهوية الثقافية أو الجيوثقافية ، والشراكة المتوسطية تؤكد هوية شعرب البحر

المتوسط وحضارات الحوض القديمة ومصالح أطرافه المتبادلة ، والإطار الثنائى يعكس المصالح الوطنية للدولتين محل التفاعل ، وإطار لومى يعكس هوية الإمبراطورية القديمة التى كان مركزها أوروبا الغربية .

وفيماء يلى ، نعرض لبعض الأطر المختارة ، وقضاياها ومناطق اهتمامها وإشكالاتها الرئيسية ، وهى : إطار لومى ، والإطار المتوسطى ، وأخيراً إطار الشراكة الإستراتيجية الأوربية الأفريقية المطروح حالياً .

#### (١) إطار اتفاقيات لومى ،

يمثل إطار اتفاقيات لومى (عاصمة توجو) أحد أهم قنوات العلاقات - متعددة الأطراف - التى تربط بين دول الاتحاد الأوروبى EU فى كيانه الاندماجى المتطور (١٣) ودول أفريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى ، المعروف باسم (ACP) Africa - Caribbean - Pacific ، والتى كانت تشكل مستعمرات أوروبية سابقة (١٤) .

وتعتبر اتفاقيات لومى (المتجددة) أحد ثلاثة أجيال من الروابط الجماعية - الأوربية الأفريقية ، وتمثل الشكل الأول فيما عرف بسياسات الارتباط ، إذ سمحت معاهدة روما المنشئة للسوق الأوربية بتوقيع بعض البلدان من الـ ACP على المعاهدة المذكورة ، كما سبق أن أشرنا حيث استفادت تجارياً وكذلك من حيث المساعدات التى أقرتها الدول الست المكونة للسوق . أما الجيل الثانى ، فتتمثل فى اتفاقيات ياوندى ، الأولى والثانية ، فيما بين عامى ١٩٦٢ - ١٩٧٢ ، وكانت أغلبية المستفيدين الأفارقة وغيرهم من هذه الاتفاقيات من الدول الناطقة بالفرنسية . أما الجيل الثالث من هذه الروابط فيتمثل فى اتفاقيات لومى ، التى انقضى منها حتى الآن ٤ اتفاقيات ، بدأت الأولى فى ٢٨ فبراير ١٩٧٥ وضمت ٤٦ دولة من دول الـ ACP ، وارتفع العدد ليلبغ نحو ٦٩ دولة موقعة على لومى الرابعة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) ، ومازال الحوار جارياً بين الطرفين منذ سبتمبر ١٩٩٨ حول نمط جديد من اتفاقيات ما بعد لومى الرابعة .

وبوجه عام ، وفرت اتفاقيات لومى المتجددة منذ عام ١٩٧٥ ، إطاراً استفادت منه الدول الأفريقية ، سواء فى النظام التجارى المعمول به ، أو المعونات المالية الممنوحة لأغراض التنمية ، وقد مثلت هذه المساعدات نسبة تصل إلى

١٣ - تكون الاتحاد الأوروبى عبر عملية اندماجية ، مازالت مستمرة ، عمقا وتوسعا ، حيث بدأت العملية الاندماجية بمرحلة ما كان يعرف باسم الهيئة المشتركة للفحم والصلب (١٩٥١-١٩٥٧) ، مرورا بمرحلة السوق الأوربية المشتركة ١٩٥٧-١٩٦٧ ، إلى مرحلة الجماعة الأوربية I: C (٦٧-١٩٧٢) ، إلى الجماعة الأوربية الموسعة ، حيث انضمت إنجلترا وأيرلندا والدانمارك إلى الدول الست الأولى المؤسسة ، ثم انضمت اليونان (١٩٨١) والبرتغال وأسبانيا (١٩٨٦) . وجاءت المرحلة الأخيرة وهى مرحلة ما بعد ماستريخت (فبراير ١٩٩٢) حيث تكون الاتحاد الأوروبى من ١٢ دولة ، وتوسع عام ١٩٩٥ ليضم ١٥ دولة ، ومازالت عملية التوسع متصودة على ضوء طلبات الانضمام من قبل عدد من الدول - سواء فى وسط وشرق أوروبا أو فى حوض البحر المتوسط .

١٤ - تضم دول الـ ACP الآن نحو ٧١ دولة ، يقع أغلبها فى القارة الأفريقية (جنوب الصحراء) وهم ٤٨ دولة ، أما الباقى ٢٥ دولة فيتوزعون بين دول البحر الكاريبى (١٥ دولة) والمحيط الهادى (٨ دول) أنظر مزيد من التفاصيل عن هذه الدول :



ما بين ١٠ - ١٥٪ من اجمالي المعونات المالية المتدفقة على أفريقيا السوداء، في ظل لومى الثالثة (١٥) وإلى حد ما لومى الرابعة. والجدول التالي رقم (١) يظهر تطور حجم المساعدات المالية، سواء في إطار ياوندى أو لومى :

#### مفاوضات ما بعد لومى الرابعة وطبيعة الشراكة الجديدة.

بدأت المفاوضات بشأن نمط جديد من لومى منذ ٢٠ سبتمبر ١٩٩٨، بين الاتحاد الأوربي بدوله الخمس عشرة ونحو ٧١ دولة من دول الـ ACP، وذلك في ظل بيئة عالمية جديدة، يحكمها نفوذ القطب الأمريكى وأصراره على الهيمنة في ظل مشروع العولة بجوانبها ومظاهرها المختلفة، كما تحكمها قواعد منظمة التجارة العالمية WTO وسياسات المؤسسات المالية الدولية وأهمها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وفي ظل هذه البيئة يقوم الاضطراب الأمريكى بوضع التشريعات التجارية "كقانون التجارة في مقابل الاستثمار"، والذي يعيد الدول الأفريقية، جنوب الصحراء إلى ما يشبه وضع استعماري جديد، كما يقوم الاضطراب الأوربي بنفس الشئ تقريبا بالنسبة لدول الـ ACP، وهو ما يظهر خلال المفاوضات الجارية حاليا بين المجموعتين، والمقرر أن تنتهى في سبتمبر من العام الحالى والنقاش الدائر بين الجانبين يتطور عبر مفاوضات متعددة المستويات داخل كل جانب على حدة، وعبر المؤسسات المشتركة بين الجانبين، حيث تقوم المفوضية الأوربية، سواء فيما بينها وبين الدول الأعضاء في الاتحاد، أو بينها وبين الدول الأعضاء والبرلمان الأوربي، الذي صار له دور أساسى يستطيع من خلاله أن يكون له فيتو على ما يتم التوصل إليه من قرارات بين الجانبين وهناك جانب آخر من الحوار يتم مع المؤسسات الخاصة وأصحاب المصالح.

وعلى مستوى دول الـ ACP، هناك سكرتارية للمجموعة، وكذلك هيكل إقليمي يقوده Billie Miller نائب رئيس وزراء باريايوس والمستول عن الشؤون الخارجية، كما تم اختيار ست دول لتمثيل المجموعة، وهم : باريايوس عن

الكاريبى، الكاميرون عن وسط أفريقيا، مالى عن غرب أفريقيا ناميبيا عن الجنوب الأفريقى، غينيا الجديدة (بابوا) عن دول المحيط الهادى، وأوغندا عن شرق أفريقيا.

أما المفاوضات بين المجموعتين، فتقودها أساسا عن الجانب الأوربي المفوضية الأوربية، وعن الجانب الآخر سفراء دول الـ ACP في بروكسل تساعدكم سكرتارية الـ ACP، فضلا عن مجموعات معينة متخصصة في قضايا وموضوعات المفاوضات، كما أن هناك مجلس وزراء للمجموعتين ACP - EU، وهو يجتمع في دورات مختلفة لتابعة المفاوضات (١٦).

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد إلى أن المفوضية الأوربية قد بادرت بإصدار ما يسمى "الورقة الخضراء" Green Paper وذلك في ٢٠ نوفمبر ١٩٩٦، وتعكس الوثيقة تعكس وجهة نظر دول الاتحاد الأوربي في المخاطر المتوقعة من جراء المتغيرات السياسية والاقتصادية التى تطرحها البيئة العالمية الجديدة أو المضامين المستقبلية للشراكة على ضوء هذه المتغيرات. وقد طالبت الورقة دول الـ ACP بضرورة تحسين سياساتها الداخلية وأسلوب إدارتها للاقتصاد وتحسين شروط التنمية وتهيئة المجال أمام القطاع الخاص لجذب الاستثمارات، كما طالبت الورقة دول الـ ACP بضرورة الأخذ في الحسبان نمو الاقتصاد العالمى وتوسيع دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية، كما طالبت الورقة بتطوير دعم الحوار السياسى بين الجانبين من أجل تحقيق مستقبل أفضل للشراكة بين دول الاتحاد ودول الـ ACP (١٧).

وقد دار نقاش طويل حول هذه الورقة، خاصة داخل مؤسسات دول الـ ACP، وخارجها، ويمكن فيما يلي تلخيص هذا النقاش في المسائل الرئيسية فيما يلي :

• المسألة الأولى تتعلق بمعضلة أو كيفية استمرار المزايا التفضيلية لدول الـ ACP بعد عام ٢٠٠٤، خاصة وأن ثمة اتفاق على أن نظام المزايا التفضيلية الممنوح لهذه

١٥- د. محمود أبو العينين، إمكانيات نجاح الحل الأفريقى الموحد لأزمة المديونية في ظل المتغيرات الراهنة في النظام الدولى، بحث قدم لندوة مشكلة المديونية الخارجية للدول الأفريقية ٥-٧ مايو ١٩٩٠، نظمها مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ص ١٤.

١٦- انظر :

The Courier, "ACP-EU Council of Ministers, Regionalism for the Next Millennium", No. 170, July-August 1998, pp. 1-7.

وانظر كذلك :

John Rovenhill, "When Weakness is Strength: The Lomé IV Negotiations", in: I. William Zartman (ed.), Europe and Africa - A New Phase (London, Lynne Rienner Publishers, Inc. 1993), pp. 44-45.

١٧- انظر نص الورقة الخضراء في :

European Commission, Directorate-General, Green Paper on Relations Between the EU and ACP Countries (Internet, <http://www.iteilo.it/english/actrav/telearn/global/green 4.htm>).



القول سوف يتلشى أثره الإيجابي المتبقى على ضوء قواعد منظمة التجارة العالمية (١٨). وتتنبأ الورقة الخضراء التي تعكس وجهة النظر الأوروبية ، بأنه سيكون من الصعب جدا الاحتفاظ بنظام تفضيلي ، خاصة بعد عام ٢٠٠٤ ، ومع ذلك فالورقة لا تقدم حلا لكيفية تعويض دول الـ ACP عن خسائرها من إيرادات الجمارك ، أو كيفية تمكينهم من أن يكون لهم مكانة في السوق العالمي (١٩) الأمر الذي يشير الى أن هذه المسألة ستكون أحد القضايا الرئيسية المثارة في الترتيبات لما بعد لومى الرابعة ، ومع أن لومى الرابعة المنتهية عام ٢٠٠٠ قد سمحت ببعض المزايا التفضيلية لصادرات دول الـ ACP في الأسواق الأوروبية ، فقد كان ثمة انخفاض مستمر وملحوظ في نصيب دول الـ ACP في الأسواق الأوروبية خلال العقدين الأخيرين ، حتى في ظل نظام التفضيلات الخاص بدول الجماعة الأوروبية GSP.

وجدير بالإشارة ، أن المفاوضات الجارية حتى الآن تعكس وجهات نظر مختلفة بخصوص هذه المسألة ، وجهة النظر الأولى وتعكس مصالح دول الـ ACP وتلخص في أن نظام التفضيلات في ظل البيئة الحالية لن يكون مجديا ، ومن ثم فلا بد من منح دول الـ ACP مهلة ١٠ سنوات أخرى قبل تطبيق القواعد الجديدة لمنظمة التجارة العالمية ، أما وجهة النظر الثانية فقد عبر عنها ريتشارد إيجلين Richard Eglin مدير العلاقات الخارجية في منظمة التجارة العالمية بقوله: "إن نظام المزايا التفضيلية لا يمكن تطبيقها على المدى البعيد إذا كانت عملية التحول الى التنافسية الحقيقية لم يتم الوفاء بها" ، وأضاف "أنه ينبغي في هذه الظروف، ترقية وتطوير التكامل الاقليمي" (٢٠) .

أما وجهة النظر الأوروبية في هذا الصدد فتتلخص في ضرورة تقسيم دول الـ ACP الى فئات حسب ظروفها الاقتصادية ومستويات الدخل فيها ، والتعامل معها كفئات مختلفة (٢١) ، الأمر الذي لا يلقى ترحيبا في أوساط دول الـ ACP ، فقد أعربت الدول الأفريقية - وتمثل الجزء الرئيسي من دول الـ ACP ، أعربت عن موقفها في مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية الأخير (٩ - ١٠ مارس ٢٠٠٠) حين

دعت المنظمة الدول الاعضاء " الى ضمان عدم المساس بالتضامن الأفريقي والتعاون الأفريقي كما ورد في معاهدة أبوجا" (٢٢).

والواقع أن الورقة الخضراء ، قد أهملت ذكر اتفاقية أبوجا الخاصة بالجماعة الاقتصادية الأفريقية ، الأمر الذي قد يوحي بأن التعاون الأفريقي الأوروبي سيكون على حساب التعاون الأفريقي - الأفريقي وهو ما تنبأت له منظمة الوحدة الأفريقية ، في اجتماعها الوزاري المشار اليه .

• المسألة الثانية، في المفاوضات الجارية، تتعلق بمبدأ الحوار السياسي، حيث طرحت الورقة الخضراء مبدأ دعم الحوار السياسي بين الدول الأطراف في الشراكة الجديدة ، وتحول الحديث عن المشروطية السياسية- Political Conditionality فضلا عن المشروطية الاقتصادية التي أثارت جدلا في مفاوضات لومى الرابعة ، الى الحديث الآن عن الحوار السياسي .

والواقع ان لومى سفي الأصل - هي اتفاقية تنموية وليست محلا للمشروطيات الاقتصادية أو السياسية التي راج الحديث عنها في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين. وحتى حينما طرحت مسألة تطبيق المشروطية الاقتصادية كأداة لتحقيق التكيف الهيكلي في بلدان الـ ACP اواخر الثمانينيات واول التسعينات ، انقسم الأوروبيون بحدها ، حيث كانت انجلترا وهولندا والمانيا يقرون اتجاهها ينادي بضرورة تطبيق سياسات التكيف على برامج المعونة الأوروبية وربطها بالمشروطية التي تضعها المؤسسات الدولية بينما وقفت كل من فرنسا وإيطاليا وإيرلندا وبلجيكا ينابون بعدم ربط المعونة بسياسات التكيف، التي تناسب الأجل القصير ، وذلك على حساب التنمية في الأجل الطويل ، موضع اهتمام اتفاقية لومى أصلا ، ومن ثم دعوا للإبتعاد عن المشروطية الاقتصادية (٢٣) ، كما عارض البعض في المفاوضات ذاتها ، عارضوا استخدام الاتفاقية كأداة لسياسات التكيف الهيكلي ، وأكدوا على أن لومى لا تكون لومى إذا اهتمت بالتكيف ، لأن لومى نشأت أصلا من أجل التنمية .

١٨- وتعتبر قرار الـ WTO بخصوص المزد بمثابة إنهاء للاتفاقيات التفضيلية التجارية السابقة.

١٩- وتعتبر الدول الفقيرة الطرف في الشراكة المقترحة هي التي ستتحمل مخاطر العملة، إذ لا أمل لنمو ٦٠٪ من سكانها الفقراء في تحسين أحوالهم خاصة وأن حكوماتهم لا تملك التحكم في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في بلدانها : انظر :

Rudo M. Chitiga, Contribution to the Analysis of the Green Paper on Relations Between the European Union and the ACP Countries on the Eve of the 21st Century, Prepared for the Conference: Beyond Lome IV: For Improved Partnership in Future EU/ACP Cooperation, Brussels, 10-11 April 1997 (<http://www.oneworld.org/liaison/reaction/chit-gb-htm>).

20- The Courier, ACP-EU Council of Ministers Regionalisation for the Next Millennium, op.cit., pp. 1-3.

21- European Commission, Green Paper..., op.cit.

٢٢- مقررات المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية، وكالة أنباء الشرق الأوسط، ٢٠٠٠/٣/١٠.

23- John Ravenhill, op.cit., p. 47.



التحول السياسى داخل جنوب افريقيا (١٩٩٤) ، وقبل ذلك يقليل تحول مؤتمر تنسيق التنمية الى جماعة للتنمية ، انضمت له جمهورية جنوب افريقيا وصار يضم الآن ١٤ دولة .

وكان ثمة اتجاهان متصارعان فى سياسات أوروبا فيما يعد الأبارتهد تجاه المنطقة ، الاتجاه الأول يركز على المستوى الثنائى فى العلاقات Bilateralism ، والثانى يركز على المستوى الاقليمى Regionailism ، الذى سيطر - فى الواقع - على توجهات أوروبا فى ظل الوضع الغامض لجمهورية جنوب افريقيا آنذاك. وبحلول اكتوبر ١٩٩٤ تمخض المستوى الثنائى عن توقيع اتفاقية بين الاتحاد الاوروبى وجنوب افريقيا ، بينما ظل الرعى بالبعد الاقليمى فى العلاقات جزءا أساسيا من لغة الحوار ، حتى مع جنوب افريقيا ، فقد ذكر متحدث باسم المؤتمر الوطنى الأفرىقى ANC عام ١٩٩٣ ليس من المناسب ان نتوصل الى اتفاق مع أوروبا ، بون الانخراط الكامل لدول الجنوب الأفرىقى فى العملية (٢٦).

ومنذ ١٩٩٤ ، تجسد الحوار بين الاتحاد الاوروبى ودول ال SADC ، مؤسسيا فى شكل مؤتمرات وزارية تعقد كل عامين ، وقد انضمت جمهورية جنوب افريقيا الى ال SADC قبل المؤتمر الوزارى الأول فى سبتمبر ١٩٩٤ ، وتم تدشين مبادرة برلين ، التى تحدد أهداف ومجالات التعاون بين الجانبين . كما عقد المؤتمر الوزارى الثانى فى اكتوبر ١٩٩٦ فى ويندهوك ، والثانى فى فينا نوفمبر ١٩٩٨ ، ويعتبر الحوار بين السادك والاتحاد الاوروبى بمثابة الحوار السياسى الأول بين الاتحاد الاوروبى وتجمع إقليمي يضم دول أعضاد فى مجموعة ACP . وقد انضمت جنوب افريقيا للحوار بعد أن انضمت جزئيا لاتفاقية لومى عام ١٩٩٧ .

وقد كانت دول السادك تتشكك فى هذه العلاقة الخاصة مع الاتحاد الاوروبى ، وخشيت ان يكون ذلك مقدمة لخلق كيان منفصل ، كما اعتقدت دول السادك ، بأن المسائل الرئيسية فى الحوار السياسى يتم الاتفاق عليها بين الاتحاد الاوروبى ، وبين ال ACP ، ومن ثم فقد توقعوا بأن العلاقة الجديدة سوف تركز على مسائل اقليمية بعينها كحل الصراع فى انجولا ، أو تسهيل التحول فى موزمبيق وقد أكد الإعلان الصادر عن مؤتمر برلين - على سبيل المثال - على امكانيات الجنوب الأفرىقى من حيث الديمقراطية التعددية والسلام والاستقرار . وقد تقرر وفقا للاعلان ، تبادل وجهات

وعموما فقد خصصت لومى الرابعة مبالغ مالية فعلية لدعم برامج التكيف الهيكلى وصلت لنحو ١١٥٠ مليون يورو ، أى بنسبة ١٤٪ من جملة المخصصات المالية (٢٤) ، انظر جدول رقم (٢) الذى يبين المساعدات المالية فى إطار لومى الرابعة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ . كما اشتملت لومى الرابعة كذلك على مضمون سياسى للحوار ، كالمادة (٥) التى تشير لاحترام حقوق الانسان وتطبيق الديمقراطية وحكم القانون .

أما بعد لومى الرابعة ، ففى ظل التفويض الممنوح للاتحاد الاوروبى بخصوص الشراكة المستقبلية ، فإنه يتحدث عن العناصر التقليدية للحوار السياسى والحكم الجيد ، بل يتوسع ليشمل الحوار أمورا أخرى ، كحل الصراعات والمسائل الانسانية وكذا اجراء الحوار على مستوى تمثيل جغرافى ، والابتعاد عن المشروطيات فضلا عن اجراء الحوار بمفهوم التعاقد . وينبغى التنويه الى أن دول ال ACP ، من جانبها ، لم يعد أمامها من خيار سوى قبول الدخول فى حوار سياسى مع دول الاتحاد ، شريكها الدولى الأكبر . ولذلك فقد كان من ضمن القرارات التى توصلت إليها دول ال ACP فى ليبرفيل (١٩٩٧) ، قبول الحوار السياسى ، الذى تم تحديد مفهومه بأنه ليس أحادى الجانب ، ولا يمثل شرطا مسبقا ، وإنما هو أداة لتنظيم القيم المشتركة ، كالديمقراطية ، والادارة الكفئ للشئون العامة ، واحترام الدول لمبادئ الشرعية وحقوق الانسان ، وأن على كل الأطراف المشتركة ان تكون على قدر مشترك من الفهم لموضوعات تهم الجانبين مثل الحقوق المدنية والديمقراطية والحكم السليم (٢٥) .

ويوجه عام فقد طبق مبدأ الحوار السياسى فى سياق الحوار الدائر بين الاتحاد الاوروبى ودول "جماعة التنمية لدول الجنوب الأفرىقى" SADC وهو أول حوار بين أحد اقاليم دول ال ACP وبين الاتحاد الاوروبى الأمر الذى يعكس سمى الجانب الاوروبى لتفتيت الحوار الجماعى من جهة ، كما يمثل فى نفس الوقت نموذجا لطبيعة الحوار السياسى المقصود فى ظل الشراكة المقترحة فيما بعد لومى الرابعة .

#### الحوار بين الاتحاد الاوروبى والسادك :

يعود الحوار بين الاتحاد الاوروبى ودول جماعة التنمية للجنوب الأفرىقى SADC الى زمن الأبارتهد ، حيثما وافقت كل من دول المواجهة (فى ظل مؤتمر تنسيق التنمية لدول الجنوب الأفرىقى SADCC) ، وكذلك الجماعة الأوربية ، على التعاون فى مواجهة الأبارتهد ، وتطور الأمر الى تعاون اقتصادى أكثر منه تعاون تحت أى مضمون آخر ، الى أن تم

24- Ibid., p. 57.

25- The Courier, ACP-EU Council of Ministers-Regionalisation., op.cit., pp. 1-2.

26- Martin Holland, "South Africa, SADC, and The European Union: Matching Bilateral with Regional Policies", The Journal of Modern African Studies, Vol. 33, No. 2, 1995, pp. 263-264.



جدول رقم (١)

المساعدات المنوطة في ظل اتفاقيات الارتباط بين الجماعة الأوروبية ودول الـ ACP

الاتفاقية	تاريخ توقيعها	عدد الدول الموقعة	المخصصات بالوحدات الحسابية
معاهدة روما	١٩٥٨/١/١	٢١ دولة	٥٨١ مليون
ياوندي الأولى	١٩٦٤/٧/٨	١٨ دولة	٦٦٦ مليون
ياوندي الثانية	١٩٧١/١/١	١٩ دولة	٨٤٣ مليون
لومي الأولى	١٩٧٦/٤/١	٤٦ دولة	٣١٢٤ مليون
لومي الثانية	١٩٨١/١/١	٥٧ دولة	٤٧٥٤ مليون
لومي الثالثة	١٩٨٦/٥/١	٦٦ دولة	٧٧٥٤ مليون
لومي الرابعة	١٩٩٥/١١/٤	٦٩ دولة	١٠٨٠٠ مليون

Tom Glozer, "EEC - ACP Co-operation: The Historical Perspective", The Courier, No 120, March - April 1990, P.26

جدول رقم (٢)

المساعدات المالية في إطار "لومي" الرابعة

المبلغ الإجمالي	LDI تمويل استعمارية لاقتصادية	منح	صندوق تثبيت إيرادات الصادرات	صندوق تثبيت إيرادات الصادرات استعمارية	تكييف هيلكي	مساعدات طرقة للاجئين	فوائد إعانات	تعارن إقليمي	أخرى
١٤,٦٢٥	٦٢,٩٦٧	١١,٩٦٧	١٨٠٠	٥٧٧	١٤٠٠	٢٦٠	٢٧٠	١٣٠٠	٦,٢٦٢

Source: Gerard Vernier, 'The Loan IV Mid Term Review Main Innovations', The Courier, No 155, January - February 1996, p. 12.



حر فيما يتعلق بالأمور العامة للسياسة الخارجية ، خاصة فيما يتصل بتشجيع السلام والاستقرار طويل الأجل ، كما تقرر تشكيل لجنة لإدارة الحوار في اللقاءات الوزارية (JSC) تضم الترويكا الأوروبية والمفوضية ، فضلاً عن ٣ أعضاء من دول السادك ، إضافة للسكوتارية ، وقد تقابلت هذه اللجنة عدة مرات بعد ذلك ، وهناك ، إلى جانب هذا المؤتمر الوزاري المشترك الذي يضم وزراء خارجية دول المجموعتين ، يلتقى مرة كل عامين .

ولتجديد المخاوف لدى دول الـ ACP ، صرح أحد المسؤولين في وفد جنوب أفريقيا ، في برلين ، قائلاً " ليس لمجموعة دول الـ ACP أن تقلق فيما يتعلق بالحوار بين السادك والاتحاد الأوروبي ، أن ذلك لا يمثل ازدواجية ، بل يمثل تطوراً لآطار تاريخي من التعاون ، كما أنه يمثل تكاملاً مع الحوار الدائر بين الاتحاد الأوروبي ودول الـ ACP ، وليس بديلاً عنه " (٢٧) .

أما في المؤتمر الوزاري الذي عقد في ويندهوك ، فقد رحبت دول الاتحاد الأوروبي بتأسيس الجهاز الأمني والسياسي لمنظمة السادك - SADs Organ For Security and Political Affairs وهو الجهاز الذي تأسس عام ١٩٩٦ ليعمل محل "رابطة دول الجنوب الأفريقي" Association of Southern African States (ASAS) ، كما أثنت دول الاتحاد على الجهود المبذولة لمساندة تنفيذ اتفاقيات السلام الأنجولية ، وأكد الطرفان ، الأوروبي والجنوب أفريقي ، على ضرورة تكثيف الحوار فيما بينهما لمنع وحل الصراعات المختلفة في القارة ، لأفريقية ، تشجيعاً للسلام والاستقرار . كما أكد على ضرورة إزالة الألغام الأرضية ودمج الميليشيات في دول منطقة السادك ، ومكافحة المخدرات (٢٨) وتركز النقاش كذلك على اتفاق التجارة الحرة الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي مع جمهورية أفريقيا ، والذي تم التوصل إليه فيما بعد (٢٨/١٩٩٩) ويسمح بدخول ٩٥٪ من صادرات جنوب أفريقيا للسوق الأوروبية لمدة عشر سنوات ، وتعويضهم عن الخسائر التي تنجم عن أي تغيير ، في مقابل السماح بدخول ٨٦٪ من سلع الاتحاد الأوروبي (٢٩) .

هكذا ، فإن نظام الشراكة المستقبلية بين دول الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ، سرف يتقرر وفقاً لميزان القوة بين الطرفين ، والذي يميل

بشدة لصالح دول الاتحاد الأوروبي ، صحيح أن البعض يرى في ضعف دول الـ ACP قدرة على التأثير في الاتحاد الأوروبي من حيث استحالته لصالح مطالب الدول الفقيرة (٣٠) ، غير أن المسألة في تقديري ليست بهذه البساطة ، إذ لن تتمكن دول الـ ACP من تحقيق أكبر قدر من مطالبها ، إلا إذا تغلبت على أرجح القصور الذي ينتابها ، وخاصة القدرة على التعاضد كوحدة واحدة ، دون أن تترك الفرصة كي تتغلب الاتجاهات الإقليمية الفرعية ، فضلاً عن حشد امكانيات إدارة المفاوضات بشكل جيد ، على الأقل فيما بين دولها أولاً ، حيث إن آليات التفاوض بينها ضعيفة ، ولا تمتلك المجموعة سكرتارية جيدة ، أو فنيين قادرين على توفير معلومات بشكل تفصيلي ودقيق ، وأخيراً القدرة على استغلال البدائل الأخرى المنافسة للاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية ، واستغلال التحالفات الموجودة داخل دول الاتحاد الأوروبي ذاته لصالح مطالبها ، وإن كانت تلك الانقسامات اليوم ليست كما كان عليه الحال في الثمانينات ، فالإتحاد الأوروبي اليوم أكثر اندماجاً وانسجماً عن ذي قبل .

## (٢) الشراكة الأوروبية المتوسطية - الاتحاد الأوروبي ودول الشمال الأفريقي :

تدخل دول الشمال الأفريقي الخمس (مصر، تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا) في علاقة خاصة مع دول الاتحاد الأوروبي ، بحكم كونها (فيما عدا موريتانيا) ليست طرفاً في إطار لومس من جهة ، وبحكم عدة اعتبارات هامة بدأت تظهر ملامحها ودرجة أهميتها للجانب الأوروبي بعد انتهاء الحرب الباردة ، من جهة ثانية .

وقد دخلت هذه البلدان دائرة الاهتمام الأوروبي في إطار الاستجابة الأوروبية لتحديات ما بعد إنتهاء الحرب الباردة ، والدور الأوروبي المتعاظم على الساحة العالمية ، ومن أهم تلك التحديات : (أ) استمرار المخاوف الأوروبية من القوة العسكرية لدول رابطة الكومنولث المستقلة ، وخاصة روسيا الاتحادية ، (ب) المنازعات والصراعات الداخلية المحتملة في أوروبا ، (ج) وهو ما يهمنا ، يتمثل في التحديات والمخاطر والتهديدات القادمة في الجنوب ، ويقصد بها التهديدات القادمة من دول العالم الثالث عموماً ، وبصفة خاصة من الشواطئ الجنوبية للبحر المتوسط ، بما فيها دول شمال أفريقيا (٣١)

27- Anne Gravmaas, Political Dialogue Between the EU and SADC: Insights for ACP-EU Dialogue (LCDPM Working Paper, 61) Maastricht LCDPM - <http://www.eccpm.org/pbus/wp61-gb/htm>, 1998), pp. 2-6.

28- Ibid., pp. 7-10.

29- Africa Business, "Finally, a Free Trade Deal with EU"

30- John Ravenhill, "When Weakness is Strength", op.cit., p. 56.

٣١- التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (القاهرة، ١٩٩٢) ، ص ٧٨-٨٠ .



## الخطر الجنوبي من المنظور الأوروبي :

يتشكل مركب الخطر الجنوبي، خاصة فيما يتعلق بمنطقة الشمال الأفريقي، من ثلاثة عناصر رئيسية قائمة أو محتملة الخطر الأول، ويتمثل في التهديد العسكري المباشر، ويأتي من قبل ليبيا تحديداً، حيث نظر الأوروبيون، في تلك الآونة، ليبيا باعتبارها تكن عداءاً مرضياً للغرب، وقد رسخ من هذا الاحساس، امتلاك ليبيا لقوة عسكرية، منها مثلاً قذائف متوسطة المدى قادرة على الوصول إلى مالطا وصقلية وقلب إيطاليا، كما قيل إن لديها قدرة بحرية وجوية يمكن أن تشكل عنصر مضايقة للسفن التجارية في جنوب المتوسط (٢٢). الخطر الثاني، يتمثل في التهديد السكاني الذي يتلخص في المد السكاني من دول الشواطئ الجنوبية والمخاطر التي ستولد من ضغوط الهجرة، خاصة في الدول التي تستضيف معظم المهاجرين من الشمال الأفريقي وبالذات من المغرب وتونس والجزائر.

وفي حين يتزايد لسكان في أسبانيا - مثلاً - بسببة ٧,٠٪ سنوياً، فإن المغرب ومعظم دول شمال أفريقيا يتزايدون بمعدل ٣٪، كما أن اقتصاديات هذه البلاد تعتبر غير قادرة على استيعاب هذه الزيادة السكانية، فالمغرب بفسفاتها، والجزائر ببترونها غير قادرين على توفير النقد الأجنبي الكافي لتوظيف العمالة المتزايدة (٥٠٪ من السكان ما بين ١٥ - ٢٥ سنة)، ومن ثم فإن المخرج أمام العمالة العاطلة في هذه البلدان هو التوجه نحو الهجرة المتزايدة للشمال، خاصة بلدان جنوب أوروبا، وهي إيطاليا وفرنسا وأسبانيا وحتى بلجيكا (٢٣). ثالثاً: حركة الأحياء الإسلاميين أو الأصولية الإسلامية وظاهرة التطرف، وهذه الظاهرة لا تقتصر على الشمال الأفريقي، حقيقة، بل تمتد إلى عموم دول السواحل الجنوبية وإلى دول الشرق الأوسط وغيرها. وترتبط الظاهرة بعوامل كثيرة أبرزها الحكومات العلمانية التي لم تحقق لشعوبها الرخاء الموعود، رغم مضي سنوات طويلة على الاستقلال، وكذلك انتشار الفقر والهوة الكبيرة اقتصادياً واجتماعياً داخل هذه المجتمعات، هذا فضلاً عن الفساد المنتشر داخل النظم والحكومات بهذه البلدان. وتكمن خطورة هذا الوضع، بالنسبة للأوروبيين، أن ظاهرة تنامي الأحياء الإسلاميين والتطرف قد اقترنت باتجاه المتطرفين نحو العداء

لـلغرب، خاصة بعد موقفهم السلبي إزاء التطورات في صراع البوسنة والهرسك، وكذا بعض الصراعات الأخرى داخل العالم الإسلامي (٢٤).

تلك التهديدات من المنظور الاستراتيجي الأوروبي، تفسر اتجاه الأوروبيين في التسعينيات لتعميق روابطهم مع دول الشمال الأفريقي، إدراكاً منهم أن أمنهم أصبح يعتمد إلى بؤثر خارج نطاق القارة الأوروبية. وقد اتخذت هذه الروابط الجديدة شكلان، الشكل الأول تمثل في تعميق العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي، ودول المنطقة، أو أغلبها، كل على حدة. الشكل الثاني كان متمثلاً في الروابط الجماعية التي أخذت تنمو من خلال الشراكة الأوروبية - المتوسطية، بهدف إقامة نظام إقليمي مشترك للتعاون والأمن.

### ١ - الارتباطات الثنائية واتفاقات الشراكة الخاصة :

هذه العلاقة، بدأت على مستوى دول المغرب العربي، خاصة، منذ أوائل الستينيات، مع بداية التفاوض بين كل من المغرب وتونس وبين السوق الأوروبية المشتركة (٦ دول آنذاك) حيث تم التوصل إلى اتفاقيات ارتباط Associa-tion Agreements عام ١٩٦٩، تم بمقتضاها إقامة منطقة تجارة حرة، ومنحت كل من المغرب وتونس اقتراباً للسوق الأوروبية في مجال المنتجات الزراعية والصناعات، بينما استثنيت الجزائر بسبب إعتراض هولندا على التعاون معها بسبب موقفها من إسرائيل، ولكنها ظلت تقيم علاقات ثنائية مع كل من فرنسا وألمانيا ودول البنيولوكس - Benelux (٢٥). أما ليبيا فلم تقدم على عقد أي اتفاقية أو ارتباط مع السوق المشتركة أو الجماعة الأوروبية مطلقاً، وإن كانت قد استمرت في نمط من العلاقات الخاصة مع بعض الدول الأوروبية، وخاصة إيطاليا.

ومن السبعينيات بدأت جولة أخرى من المفاوضات على ضوء تبني الجماعة الأوروبية لما كان يسمى "سياسة متوسطة شاملة" Global Mediterranean Policy، انتهت بتوقيع عدد من اتفاقيات التعاون بين دول الشمال الأفريقي وبين الجماعة الأوروبية (فيما عدا ليبيا) حيث وقعت كل من المغرب وتونس والجزائر اتفاقيات عام ١٩٧٦، كما دخلت مصر أيضاً في هذا الإطار وعقدت اتفاقية منفردة مع الجماعة الأوروبية في يناير ١٩٧٧ مدتها ١٥ عاماً، تتناول

٢٢- والعقيقة أن خطورة ليبيا بالنسبة لأوروبا والغرب مبالغ فيها، حيث يكفل الردع الأمريكي، المتمثل في الأسطول السادس (لاحظ احصرة الجوية لليبيا ١٩٨٦)، وكذلك الحصار الذي فرض عليه منذ عام ١٩٩٢، كل ذلك، وبغيره، يكف الحد من خطورة ليبيا المتصورة على الغرب، انظر بوجه عام

Jonathan Turev, "The Mediterranean - Southern Threats to Northern Shores", The World Today, Vol. 50, No. 2, February 1994, pp. 33-34.  
33- Ibid., p. 34.

٢٤- خذ مثلاً الهجمات ضد الأجانب في الجزائر، ومصر، وحصار السفارة الأمريكية في إيران .. الخ.  
٢٥- د. موسى الضريير، "العلاقات الاقتصادية العربية - الأوروبية من الحوار العربي الأوروبي إلى مؤتمر برشلونة"، معلومات دولية (مركز المعلومات القومى - سوريا)، السنة السابعة، العدد ٥٩، شتاء ١٩٩٩، ص ٤٧-٤٨.



المسائل الاقتصادية والاستثمارية والمالية والعلمية (٢٦)، وقد كانت هذه الاتفاقيات - عموماً - أوسع نطاقاً من الاتفاقيات السابقة، حيث انطوت على تحسين العلاقات السياسية وتطويرها إلى جانب تقديم مهنات وأوجه تعاون فنية واقتصادية إضافة للتبادل التجاري الذي يقرم على أساس مبدأ عدم التقييد بمبدأ التعامل بالمثل (٢٧).

وفي أواخر الثمانينيات، حاولت المغرب أن تنضم للجماعة الأوروبية عام ١٩٨٧، ربما بسبب عزلتها الأمريكية، لكن طلبها رفض، حيث تنص المادة ٢٢٧ من معاهدة روما على شرط أن تكون الدولة أوروبية حتى يتم قبولها وانضمامها للجماعة (٢٨)، كما أعيد النظر بشكل عام في الاتفاقيات السابقة وبروتوكولاتها على أساس التكيف الهيكلي وذلك عام ١٩٨٨، حيث طبق نظام "التصديق الاقتصادي الجمركي المنسق"، الذي أضعف من المزايا والتفضيلات التي منحتها الجماعة وكانت تستفيد منها هذه البلدان، ولكن ذلك كان لصالح الجماعة الأوروبية بطبيعة الحال (٢٩).

وفي ظل مناخ ما بعد انتهاء الحرب الباردة، تم توقيع جيل آخر من الاتفاقيات بين دول الشمال الأفريقي والاتحاد الأوروبي، كان من بينها اتفاقيتان للتجارة الحرة بين تونس والاتحاد الأوروبي في ١٧ يوليو ١٩٩٥، وبين المغرب والاتحاد الأوروبي في ٢٦ فبراير ١٩٩٦، وهاتان الاتفاقيتان تهدفان إلى زيادة المساعدات الفنية وإزالة الحواجز الجمركية والقيود

الخاصة بالتجارة والاحتكارات، وذلك خلال اثني عشر عاماً (٤٠)، وقبل ذلك بقليل (١٠ يوليو ١٩٩٤) عقدت أول جلسة استطلاعية بين مسئولين مصريين وممثلين عن المفوضية الأوروبية حول مسألة إيجاد شكل جديد لاتفاقيات المشاركة بين الطرفين، كي تحل محل اتفاقية ١٩٧٧، وقد استمرت المفاوضات عدة سنوات، وصرح رئيس الوفد المصري المفوض، بأن الاتفاقية الجديدة تقدم على أساس المشاركة الكاملة، بمعنى خلق منطقة تجارة حرة خلال ١٢ عاماً وليس على أساس مفهوم مانع ومطلق كما كان عليه الحال مع الاتفاقية السابقة، وقال إن الاتفاقية الجديدة ستوفر فرصة دخول السلع المصرية للسوق الأوروبي دون جمارك، في مقابل دخول السلع الأوروبية مصر مع شكل متدرج من الحماية، هذا وقد أوشكت المفاوضات أن تصل إلى نهايتها بين مصر والاتحاد الأوروبي (٤١).

### ب - الشراكة الأوروبية المتوسطية:

#### نظام القيمي للتعاون والأمن:

تعتبر المشاركة الأوروبية - المتوسطية التي أعلنت في مؤتمر برشلونة ١٩٩٥، امتداداً لمبادرات سابقة، فهي تمثل امتداداً لما كان يعرف بالحوار العربي الأوروبي، الذي بدأ في السبعينيات وأخذ يقر تارة (خاصة بعد حوب أكتوبر وارتفاع أسعار البترول) ويضعف تارة أخرى بحكم الخلافات العربية - العربية وانخفاض أسعار البترول فضلاً

٢٦- د. علي أحمد علي، "علاقة مصر بالجماعة الأوروبية في مجال الاستثمار ونقل التكنولوجيا"، في د. وديدة بدران، تطور علاقة مصر بالجماعة الأوروبية (١٩٨٩-١٩٩٠)، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٤٧.

وانظر كذلك: William Mark Habeeb, "The Maghribi States and the European Community" in: William Zartman & W.M. Habeeb, Policy and Security in Contemporary North Africa, (N.Y.: Westview Press, 1993, p. 208.

٢٧- د. علي أحمد علي، في د. م. س. د. ص ٤٩.

38- William Mark Habeeb, op.cit., p. 208.

٢٩- د. موسى الضمير، م. س. د. ص ٤٩.

٤٠- حول هذه الاتفاقية وأثارها الاقتصادية على تونس، أنظر: Erusilla K. Bown (et al.), "Some Economic Effects of the Free Trade Agreement Between Tunisia and the European Union", in Ahmed Galal & Bernard Hoekman (eds.), Regional Patterns in Global Markets, Limits and Possibilities of the Free Trade Agreements (Cairo: The Egyptian Center for Economic Studies, 1977), p. 70-95.

وبالنسبة للمغرب، أنظر: John Page and John Underwood, "Growth, The Maghreb and Free Trade with the European Union", in Ahmed Galal et al. (eds.), op.cit., pp. 98-99.

وحول العلاقات بين بلدان المغرب العربي والاتحاد الأوروبي، أنظر بوجه عام: Mohamed Ben Li Hassan Alsoufi, La Coopération Économique L'Union Européenne et Les Pays du Maghreb (Mathan, Collection Edification d'un Etat Moderne, 1994).

٤١- م. ماجيغر، "الاتفاق الجديد بين الاتحاد الأوروبي ومصر"، هل يبشر ببداية عهد جديد من المشاركة بين الطرفين؟، الاتحاد الأوروبي (بشرة وفد المفوضية الأوروبية بجمهورية مصر العربية)، يوليو - أغسطس ١٩٩٤، ص ١، والتصريح للسفير جمال الدين بيومي للافريزون المصري مساء يوم ١٩٩٦/٤/٢١، وانظر كذلك، السفير رؤوف سمعد، سفير مصر لدى الاتحاد الأوروبي، في حديثه للأمرام بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٨.



عن المتغيرات الدولية الأخرى (٤٢). كما يجد هذا الاتجاه أصوله في عدة مبادرات ودعوات فكرية وسياسية، منها دعوة الرئيس الفرنسي ميتران عام ١٩٨٢ بخصوص مؤتمر لدول غربي البحر المتوسط، وقد رفضته الجزائر بحكم تغليب انتماءاتها العربية والأفريقية على المتوسطية، وهناك دعوة الكاتب الفرنسي "إريك جوب" لتأسيس منتدى البحر المتوسط، طرحها في مجلة شمال أفريقيا عام ١٩٩٠، ثم جاءت مبادرة الرئيس حسني مبارك في خطابه أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورج ١٩٩١، حين دعا لإنشاء المنتدى المتوسطي. وقد شكلت هذه الدعوة بداية حقيقية لسلسلة من المؤتمرات والندوات، بعضها غير حكومي، كالمؤتمر الأول للتضامن والتعاون في المتوسط (إثينا فبراير ١٩٩٢) والمؤتمر الثاني الذي استضافته اللجنة المصرية للتضامن بالقاهرة (مارس ١٩٩٤)، والثالث بالعاصمة الأسبانية نوفمبر ١٩٩٥. ثم هناك سلسلة من المؤتمرات الحكومية، بدأت بمؤتمر برشلونة ٢٧ - ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥، الذي ضم وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي الـ ١٥، فضلاً عن ١٢ دولة من دول الشاطئ الجنوبي والشرقي للمتوسط، بما فيها دول الشمال الأفريقي (فيما عدا ليبيا)، وهي: مصر، الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، إسرائيل، السلطة الفلسطينية، سوريا، لبنان، تركيا، مالطة، قبرص (٤٣).

وقد جاء انعقاد مؤتمر برشلونة تعبيراً عن وضع أساس جديد للعلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي والدول الجنوبية، بما فيها دول شمال أفريقيا، يقوم هذا الأساس على مفهوم الشراكة سواء في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما يمثل المؤتمر تعبيراً عن الطموح الأوروبي بعد انتهاء الحرب الباردة، وأن كانت العلاقة الجديدة لا تقوم على توازن القوى، وإنما على توازن المصالح.

وبالنسبة للشراكة السياسية والأمنية، يورد إعلان برشلونة خمسة مكونات أساسية، هي الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وحل المنازعات بالطرق السلمية، والالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والعمل من أجل نزع الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية وفقاً لنظم منع الانتشار النووية، وتجنب تطوير قدرات عسكرية تتجاوز متطلبات الدفاع المشروع، ومكافحة الإرهاب والمظاهر

المختلفة لعدم الاستقرار ومكافحة الجريمة المنظمة والعقاقير المخدرة، وكذلك احترام مبدأ المساواة في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها.

أما فيما يتصل بالشراكة الاقتصادية والمالية، يؤكد إعلان برشلونة على أهمية خلق منطقة ازدهار مشتركة، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة ومتوازنة، وإقامة منطقة للتجارة الحرة بشكل تدريجي حتى عام ٢٠١٠، واستمرار الحوار بين الأطراف حول مشكلة الدين، وزيادة المساعدات المالية لبلوغ الأهداف المشتركة، وتعهد الاتحاد الأوروبي بإنفاق نحو ستة مليارات من الدولارات في مشروعات خلال خمس سنوات. وفيما يتعلق بالمجالات الثقافية والاجتماعية، ينطوي الإعلان على سلسلة من المبادئ والالتزامات منها الحوار بين الثقافات والحضارات وتشجيع التفاهم المتبادل بين المجموعات المدنية، وتنمية الموارد البشرية وتحسين الخدمات الصحية والتعاون الطبي في حالات الكوارث والاهتمام بقضية الهجرة في العلاقات الأوروبية - المتوسطية.

يلاحظ، من ذلك، أن سلم الأولويات بالنسبة للقضايا المطروحة في مؤتمر برشلونة كان يركز بالترتيب، على القضايا الاقتصادية بنسبة ٤٨,٢٪، القضايا السياسية والأمنية ٤٥٪، والقضايا الاجتماعية والثقافية ٦,٤٪ (٤٤).

وهكذا بدأت - منذ برشلونة - سلسلة من الآليات المتمثلة في المؤتمرات الوزارية، حيث عقد المؤتمر الثاني في فاليتا بمالطة يوم ١٥، ١٦ أبريل عام ١٩٩٧، كما عقد المؤتمر الثالث في باليرمو بإيطاليا عام ١٩٩٩، ويوجه عام، يمكن إبداء بعض الملاحظات على وضع دول الشمال الأفريقي في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية.

(٥) الملاحظة الأولى، أن الشراكة المتوسطية تعبر عن درجة من المنافسة الواضحة بين القطب الأوروبي والقطب الأمريكي في دائرة البحر المتوسط في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، خاصة في ضوء ما هو معلوم من موقف الولايات المتحدة الداعم للمشروع الشرق أوسطي (الذي يضم معه دول الشمال الأفريقي)، وموقف الاتحاد الأوروبي المساند للشراكة المتوسطية، وهو يضم دول الشمال الأفريقي

٤٢- انظر بوجه عام د. حامد وبيبي (مشرف) المصنفين السياسي للحوار العربي الأوروبي - المتغيرات (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٩).

٤٣- خالد عبد اللطيف، مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب البحر المتوسط، السياسة الدولية، العدد ١٢٣، يناير ١٩٩٦، ص ٣٥.

٤٤- مصر كلام من عبد الفتاح برشدان، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير، أمم وطني - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١٢، ١٩٩٨، ص ٦٣-٧٠.

وكذلك، د. موسى الضير، م من د. ص ٥٢، وأيضا أحمد نافع، أوروبا ودول المتوسط: دائما معا، في الأهرام، بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٩٥.



أيضاً (٤٥). وتتعمق المنافسة بين القطبين، الأوروبي والأمريكي، في شمال أفريقيا، وخاصة إذا ما لاحظنا تقدم الولايات المتحدة في يونيو ١٩٩٨ بمشروع شراكة اقتصادية (مغاربية - أمريكية) للدول المغاربية الثلاث وهي الجزائر، وتونس، والمغرب، وذلك تمهيداً لإقامة منطقة للتجارة الحرة. وترى الولايات المتحدة أن مبادرتها ستساهم في إقامة شمال أفريقي أكثر ازدهاراً واستقراراً، وهو الأمر الذي يصب في المصلحة الأمريكية الشاملة (٤٦).

(\*) الملاحظة الثانية، تتمثل في محاولات سلخ واجتزاء منطقة الشمال الأفريقي وتركيز تفاعلاتها، شمالاً (مع القطب الأوروبي، أو غرباً (مع الولايات المتحدة)، أو شرقاً (مع الشرق أوسطية) وقد يكون ذلك على حساب التفاعلات مع الجنوب، أي مع دول القارة الأفريقية (يشتتشي من ذلك موريتانيا التي تتفاعل مع أفريقيا في إطار لومى، ومع الدول المتوسطية في إطار الشراكة الأورو - متوسطية)، وعموماً فإن هذا الوضع يحول القارة الأفريقية إلى نظام مفصلي متشاكب الأقاليم، حيث يجرى أفريقيا إلى أجزاء جغرافية منفصلة ومتشاكبة في أن واحد، جزء في الإطار المتوسطي، وجزء في إطار لومى، وجزء آخر متميز عن إطار لومى رغم أنه يتبعه (وهو الجنوب الأفريقي).

صحيح أنه من الممكن التجاوز عن هذا التقسيم لأفريقيا، طالما توجد منظمة للوحدة الأفريقية تمثل مطية مشتركة، لكن الأخطر في تقديري، هو الحركة الدولية لعزل دول الشمال الأفريقي عن أفريقيا الأم، وقد كان هذا بمثابة هدف إستعماري قديم، وما زالت السياسات الدولية، خاصة العربية تسعى لفصل شمال الصحراء عن جنوبها، كي تتمكن من تحقيق أهدافها على الجانبين.

(\*) الملاحظة الثالثة، تتعلق بالدور الأمنى المتزايد للاتحاد الأوروبي في البحر المتوسط والشمال الأفريقي، فالواضح أن الإطار الأورو - متوسطي يسمح بدور سياسى وأمنى للاتحاد الأوروبي في المنطقة بل ويعززها، بما يتيح للاتحاد مواجهة التهديدات الجنوبية السابق الإشارة إليها من جهة، وهي تهديدات مبالغ فيها، ويضمن مصالحه، المتمثلة في تدفق الموارد البترولية والغاز، والاحتفاظ بخطوط المواصلات البحرية والجوية .. إلخ ولاشك أن الحركة الأوروبية، بعد ماستريخت تعتبر حركة شاملة ومتسقة تحقيقاً لهذه الأهداف والمصالح، منها بالإضافة إلى مشروع برشلونة، الحوار الذي بدأ بين دول جنوب المتوسط مع

المنظمات الأمنية الأوروبية (الناتو - اتحاد غرب أوروبا - منظمة الأمن والتعاون في أوروبا) فضلاً عن التعاون الأوروبى الخليجى واتفاقيات الشراكة الثنائية بين دول المتوسط والاتحاد الأوروبى، وتلك منظومة من الآليات التي تسمح للاتحاد الأوروبى أن يكون فاعلاً رئيسياً في المنطقة، خاصة على المستوى الأمنى والسياسى. ولعل مما يعزز هذا التوجه الأمنى تحديداً، قيام الاتحاد الأوروبى ببناء وتطوير قدرات دفاعية وأمنية في مجال الاستجابة السريعة للآزمات في مناطق المصالح من خلال تشكيل قوة رد الفعل السريع التابعة للناتو، وقوة التدخل السريع الأوروبية في البحر المتوسط العاملة تحت مظلة اتحاد غرب أوروبا (وهي مشكلة من قوات فرنسية وألمانية وإيطالية وبرتغالية) بغرض تقديم مساعدات إنسانية (٤٧) .. هكذا، يحظى الجانب الأمنى بأولوية معتبرة في الإطار الأورو - متوسطي تحقيقاً لأهداف معلومة.

### ثالثاً: ميادين العلاقات الرئيسية - أهم الفاعلين

#### الأوروبيين

تتعدد ميادين العلاقات الأوروبية - الأفريقية، ما بين ميادين اقتصادية وسياسية وأمنية وثقافية وإنسانية .. إلخ، كما يتعدد الفاعلون الأوروبيون على الساحة الأفريقية بتعدد دول الاتحاد الأوروبى الخمس عشرة، فضلاً عن الاتحاد الأوروبى نفسه ككيان له شخصية اعتبارية مستقلة نسبياً عن الدول الأعضاء المكونة له.

ومع ذلك، سرف نقتصر في تحليلنا في هذا الجزء من الدراسة، على أهم الفاعلين الرئيسيين، وهم فرنسا وإنجلترا كما ستحدد ميادين العلاقات في الميدان الاقتصادى والسياسى والأمنى، وذلك على النحو التالى :

#### الفاعلون الرئيسيون :

##### ١ - فرنسا :

تعتبر فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وارتباطها بمستعمراتها السابقة، ومن ثم قدرتها على الحركة والفعل في الساحة الأفريقية. وتجدر الإشارة إلى أن أفريقيا من ناحية أخرى، قد مثلت أحد عوامل ثلاثة محددة لمكانة فرنسا الدولية، بجانب المقعد الدائم في مجلس الأمن والقدرة النووية.

وقد حافظت فرنسا على علاقاتها بالدول الأفريقية التي

٤٥- د. نادية مصطفى، "المشروع المتوسطى - الأبعاد السياسية"، في د. نادية محمود مصطفى (محررة) مصر ومشروعات النظام الإقليمى الجديد في المنطقة، أعمال المؤتمر السنوى العاشر للبحوث السياسية، القاهرة ٧-٩ ديسمبر ١٩٩٦، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧)، ص ٤٤٢-٤٤٣.

٤٦- إبراهيم محمد، "مشروع الشراكة الأوروبى المغاربية - ملاحظات نقدية"، معلومات دولية، م س ذ، ص ٦٥-٦٦.

٤٧- أكاديمية ناصر العسكرية العليا، الحرب العربى الإفريقى وعلاقته بالأمن الإقليمى العربى والمصرى (دراسة بحثية، فبراير ١٩٩٨)، ص



استقلت عنها منذ عام ١٩٦٠، وذلك من خلال سلسلة من الارتباطات الدفاعية والعسكرية (ثمانية اتفاقات دفاعية بالإضافة إلى أربعة وعشرين اتفاقية تعاون عسكري منذ الاستقلال)، والاقتصادية والثقافية المتنوعة، ومن أهم مظاهر الارتباط التي مازالت قائمة، المنظمة الفرنكفونية، التي تربط فرنسا بالدول الأفريقية المتحدثة بالفرنسية في أفريقيا والعالم، وقد نشأت أولاً بفكر الرئيس السنغالي السابق سنجور، واتخذت اسم "الرابطة الفرنكفونية" عام ١٩٥٨، حتى كانت نواة لارتباط أشمل، يضم كافة الدول المتحدثة بالفرنسية في العالم (على غرار الكومنولث البريطاني)، وقد تنوعت هياكلها المؤسسية مروراً بمؤتمرات القمة الفرنكفونية التي بدأت تعقد منذ عام ١٩٧٣، حتى تحولت إلى منظمة كاملة منذ مؤتمر "هانوي" عام ١٩٩٧، حيث أصبح لها سكرتير عام (د. بطرس غالي) وأمانة عامة دائمة، وقد زاد عدد الدول الأفريقية المنضمة للمنظمة ليتعدى الـ ٢٠ دولة المتحدثة بالفرنسية في القارة، حيث بلغ عدد الدول التي حضرت مؤتمر باريس (نوفمبر ١٩٩٩) نحو ٤٨ دولة أفريقية (٤٨). يضاف إلى ذلك، أن فرنسا عضو في منتدى شركاء الإيجاد IGAD Partners Forum الذي يعمل على مساعدة دول القرن الأفريقي.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة تأثر النفوذ الفرنسي بفعل عدة عوامل، أهمها انخفاض الأهمية الاستراتيجية لأفريقيا عمومياً لدى القوى الغربية، مما انعكس على فرنسا، حيث أصبحت لا تمثل مفتاحاً استراتيجياً لحلفائها الغربيين في القارة كما كانت، ولا أداة ضرورية للاتصال ببعض القادة السياسيين الأفارقة، وهو ما يعنى أنها أصبحت أقل قدرة على ممارسة النفوذ بمفردها أو بمعزل عن حلفائها الأوروبيين والغربيين عمومياً (٤٩)، والعامل الآخر يتمثل في النشاط الأمريكي المتزايد، والمنافس لفرنسا في القارة، هذا إضافة لتأثير كثافة عمليات الاندماج الأوروبي في ظل الاتحاد الأوروبي الحالي.

ولم تعد أفريقيا تمثل أهمية اقتصادية ذات أولوية

بالنسبة لفرنسا، حيث لا تحوز حالياً أكثر من ٥٪ من تجارتها الخارجية، وفي نفس الوقت تتلقى القارة استثمارات في حدود ٢٠٪ من الاستثمارات الفرنسية المباشرة وهي نسبة ضئيلة بطبيعة الحال إذا ما قورنت بعثيلتها في أوروبا الشرقية أو آسيا (٥٠).

لكن، لا تزال فرنسا متمسكة بالقطاعات المربحة اقتصادياً، كالتعدين والأعمال الزراعية وأعمال البناء والاتصالات والمصارف والكهرباء، في ظل منافسة دولية واضحة، وتهيمن الشركات الفرنسية على نحو ٢٠٪ من أسواق القارة الأفريقية، وحجم التجارة الفرنسي مع القارة يبلغ نحو ٢٤ مليار (FFR)، وهو يكاد ينافس ميزانها التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي، غير أن الجزء الأعظم من هذه التجارة يذهب فقط للشمال الأفريقي الذي يستحوذ على نسبة ٤٩٪ من المصادرات الفرنسية للقارة. ومن أهم الدول الشريكة لفرنسا في القارة مصر، يلي ذلك نيجيريا وساحل العاج وجنوب أفريقيا (٥١).

أما فيما يتعلق بالوجود العسكري الفرنسي في أفريقيا، فقد كان في بداية التسعينيات يصل إلى نحو ٧٩١٣ جندياً، تقدر تكلفتهم الإجمالية بنحو ثلاثة مليارات من الفرنكات الفرنسية سنوياً، ونتيجة لضغوط الاتفاق صدر قانون في البرلمان الفرنسي في نوفمبر ١٩٩٧ من شأنه أن يخفض من تكلفة هذا التواجد العسكري بمقدار ٨٠٠ مليون فرنك، ومن ثم يقود إلى تخفيض عدد القوات الفرنسية إلى نحو خمسة آلاف أو أقل، وكذلك إلى تخفيض عدد القواعد العسكرية إلى أربع فقط (داكار في السنغال، بورار Bouar في كوت ديفوار، لييرفيل في الجابون، وجيبوتي في جيبوتي). وسوف يعمل النظام الجديد الذي بدأ عام ١٩٩٣، ويتمثل فيما يسمى "قوة العمل السريع" Force d'Action Rapide (FAR)، على تعويض هذا التخفيض، حيث تتكون القوة المشار إليها من خمسة وحدات أو كتيائب، تتألف من ٤٤.٥٠٠ جندي متمركزين في جنوب فرنسا وقادرين على التدخل السريع في أي مكان من القارة عند الضرورة (٥٢).

٤٨- شريف الشوياشي، "القمة الفرنسية الأفريقية، كيف دعمت التوازن الاستراتيجي والسياسي بأفريقيا؟"، الأهرام، بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٩.

49-Tony Chafer, "French African Policy: Towards Change", African Affairs, 1997, No. 91, p. 47.

50- Roland Marchal, "France and Africa: The Emergency of Essential Reform", International Affairs, Vol. 71, No. 2, April 1998, p. 6.

51- Ibid., pp. 6-7.

52- Ibid., p. 9.

وانظر كذلك :

Kunle Anwo, "France and the Economic Integration Project in Francophone Africa", African Journal of Political Science, Vol. 4, No. 1, June 1999, p. 3.

= وحوّل آثار تخفيض الوجود العسكري الفرنسي، والأوروبي عموماً على العلاقات الأفريقية أنظر :



وقد جُوب هذا النظام في عملية "تركواز" في رواندا عام ١٩٩٤، حيث استخدم الطيران القادم من مطارات غرب فرنسا لمساندة الهوتو إبان معارك الإبادة في الحرب الأهلية.

## ٢- إنجلترا:

تعد إنجلترا الدولة الأوروبية التي كانت صاحبة أقوى نفوذ في أفريقيا إبان الاستعمار، ويصفه خاصة في منطقة حوض النيل. أما في التسعينيات، فيلاحظ أنها ترتبط بدول القارة بعدد من الروابط والمصالح، كما تقدم قدراً لا بأس به من المساعدات.

ومن أهم الروابط التي تربط إنجلترا بدول القارة الأفريقية، منظمة الكومنولث، التي تضم الآن نحو ٥٤ دولة في العالم، منها ١٩ دولة أفريقية، من الدول المتحدثة بالإنجليزية. وتعتبر الكومنولث منظمة ذات أغراض سياسية واقتصادية وثقافية، وتشكل من ثم، أداة من أدوات السياسة البريطانية للمنشط السياسي والاقتصادي من أجل إحداث تغيير مطلوب فيما يتعلق مثلاً، بالتحول الديمقراطي والالتزام بحقوق الإنسان، خاصة في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة (٥٣). وتشترك إنجلترا كذلك، في "منتدى أصدقاء الإيجاد" IGAD Partners Forum، الذي يضم معظم الدول والمؤسسات المانحة لدول المنظمة الخاصة بالتنمية في القرن الأفريقي.

ولا تحتل أفريقيا مكاناً بارزاً في أولويات السياسة البريطانية في التسعينيات، تلك الأولويات التي تشمل الناتو وتوسعته، ودعم الشركات البريطانية في نحو ٨٠ دولة يتوفر فيها فرص جيدة للعمل، منها اثنتان فقط في أفريقيا.

وبالرغم من ذلك، زاد نصيب أفريقيا من ميزانية المساعدات الخارجية البريطانية، حيث ارتفعت النسبة من ٩٪ في ميزانيات ١٩٩٥ حتى ١٩٩٨، إلى ١١٪ عام ١٩٩٩، أي من ٤٨٧ مليون جنيه استرليني إلى ٥٤٤ مليون، وهذا يعطى بعض المصدقية للاهتمام البريطاني بأفريقيا، خاصة بعد فضيحة سيراليون التي يشتملها تورط وزير الخارجية البريطاني "كوك" فيها، كما تحافظ بعض الشركات البريطانية على مصالح لها في القارة، خاصة شركات البترول التي تتميز ببعض الحماية، حتى في إطار

الصراعات، ولا زالت شركة Unlever تمثل أكبر مستثمر في الكوتنوكينشاسا، رغم ظروف الحرب الأهلية (٥٤).

وترتبط إنجلترا بعلاقات وثيقة مع نيجيريا في سيراليون، حيث تحظى قوات الإيكوموج التي تقودها نيجيريا هناك بدعم بريطاني، كما أن علاقاتها مع جنوب أفريقيا تعتبر جيدة، لكن بريتوريا ترغب في أن تدعم بريطانيا قضايا التجارة والاستثمار مع دول الاتحاد الأوروبي، في حين ترغب بريطانيا أن تلعب بريتوريا دوراً أكبر في السيطرة على الأمن بالمنطقة من خلال "السادك".

وفيما يتعلق بالصراع في الكونغو تدعم بريطانيا كلاً من موسيفيني وكاجامي ضد نظام كابيلا، وهو ما يعرضها للحرج. وهكذا فإن السياسة البريطانية لحكومة العمل الحالية تقف وراء المصالح التجارية لها في أفريقيا، وبالذات في سيراليون ونيجيريا وجنوب أفريقيا والكونغو الديمقراطية (٥٥).

## مبادئ العلاقات الرئيسية بين دول

### الاتحاد الأوروبي وأفريقيا:

#### ١- ميدان العلاقات الاقتصادية:

تمثل دول الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر للدول الأفريقية حيث بلغت نسبة صادرات دول أفريقيا جنوب الصحراء لدول الاتحاد (١٩٩٧) حوالي ٢٣,٥٪ من إجمالي صادراتها، بينما توجهت نسبة ١٨,١٪ إلى الولايات المتحدة في نفس العام، ونحو ١٣,٢٪ لليابان، ولزيد من التفاصيل (انظر الجدول رقم ٢).

وقد كان للقارة الأفريقية في الأسواق الأوروبية نصيباً يعتد به، فقد كانت أوروبا الغربية تشتري في السبعينيات نحو ٥٠٪ من صادرات القارة، وتزودها بنحو ٦٠٪ من وارداتها. لكن في منتصف التسعينيات، لم تعد القارة بقادرة - رغم التسهيلات الممنوحة لها في إطار لومبي، لم تعد قادرة على الاحتفاظ بنصيبها في أسواق الاتحاد الأوروبي، ناهيك عن زيادته (٥٦).

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي ذاته، فقد بلغت صادرات

Edmond Kinam Kouass, & John White, "The Impact of Reduced European Security = Roles on African Relations", in : J. William Zartman (ed.), Europe and Africa ..., op.cit., pp. 27-40.

٥٢- وحول منظمة الكومنولث البريطانية، انظر

C.M. Rogerson, "British Aid to Southern Africa: the Role of the Commonwealth Development Corporation", Africa Insight, Vol. 23, No. 4, 1993, pp. 209-217.

54- African Confidential, Vol. 40, No. 9, 30 April 1999.

55- Idem.

56- Gorm Rye Olsen, "Western Europe's Relations with Africa Since the End of the Cold War", The Journal of Modern African Studies, Vol. 35, No. 2, 1997, pp. 299-300.



دوله للقارة الأفريقية عام ١٩٩٧ (بدون مصر وليبيا) حوالى ٨, ٥ مليار دولار، بينما بلغت وارداته نحو ٧٠, ٥ مليار فى نفس العام، وكان أهم الشركاء الأفارقة مع دول الاتحاد الأوروبى عامى ١٩٩٧ و ١٩٩٨، هم على التوالى، جنوب أفريقيا، المغرب، تونس، مصر، تليها نيجيريا، ثم غانا .. إلخ (انظر الجدول رقم ٤).

وفيما يتعلق بالمعونات، يلاحظ أن دول أوروبا الغربية تمثل نصف ما يصل أفريقيا من معونات، ويرجع هذا إلى أن دول الاتحاد الأوروبى تخصص برامج ثنائية للمعونات فى أفريقيا، هذا فضلاً عن أن الاتحاد الأوروبى نفسه (المفوضية الأوروبية) لها برامجها الخاصة بالمساعدات، ويتضح، من استعراض هذه البرامج فى منتصف التسعينيات، أن فرنسا تحتل المرتبة الأولى، تليها المفوضية الأوروبية، ثم ألمانيا فانجلترا (انظر الجدول رقم ٥).

#### ب - الميدان السياسى والأمنى

غنى عن البيان أن أفريقيا فى التسعينيات مرت بحالة من الفوضى السياسية وعدم الاستقرار الأمنى، الأمر الذى شكل تهديداً حقيقياً لدول كثيرة، ويقدر لم يسبق له مثيل من قبل. وفى ظل هذه الحالة غير المسبوقة، تطلعت القارة، شعبياً وحكومات لتعاون الدول المنتصرة فى الحرب الباردة، وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى، كى تتمكن من العمل سوياً لاحتواء المشاكل السياسية والأمنية التى تفجرت فى السنوات الأخيرة، على اعتبار، أولاً، أن أفريقيا لا يشملها نظام للأمن الجماعى، ولا حلف عسكرى إقليمى، ومن ثم، ملاءمة له على موجهة مده، الموجهة العامرة من المشاكل والصراعات، وثانياً، أن الدول العربية تتحمل جانباً كبيراً من المسئولية فى إزالة الآثار الجانبية لمرحلة التحول وسلبياتها، بيد أن التضامن الدولى مع أفريقيا فى هذه المرحلة الحرجة، كان ضئيلاً برجه عام، ولا يناسب حجم المشكلات السياسية والأمنية التى خلفتها مرحلة التحول من عصر الحرب الباردة إلى المرحلة الجديدة.

والسؤال الذى يطرح نفسه: ماذا كانت مواقف دول الاتحاد الأوروبى من المشكلات السياسية والأمنية منذ التسعينيات؟ بعبارة أخرى: ما موقف دول الاتحاد الأوروبى من قضية الإصلاح السياسى الديمقراطية وحقوق الانسان؟ وكيف تعاون الطرف الأوروبى مع الأفريقى فى عملية تسوية الصراعات وتحقيق الأمن؟

#### قضايا الإصلاح السياسى (الديمقراطية وحقوق الانسان)

كانت أبرز القضايا والمشكلات السياسية فى أفريقيا فى

التسعينيات هى قضايا ومشكلات التحول الديمقراطى، وتعزيز مفاهيم حقوق الانسان، سواء على مستوى الفكر أو الممارسة، لقد ارتفعت هذه القضايا فى أجندة الدول الغربية عموماً، تجاه القارة، لتحتل مرتبة الأولوية، بل أصبحت شرطاً للحصول على المعونات أو التسهيلات المختلفة، وكان الاتحاد الأوروبى يطبق هذا الوضع، سواء ككيان جماعى أو كدول منفردة.

صحيح أن الأوروبيين، وغيرهم، لم يلتزموا فى غمار الحرب الباردة بأولوية التعامل مع النظم الملتزمة بالديمقراطية فى القارة، وكان جل اهتمامهم ينصب على تغليب الاعتبارات الاستراتيجية المؤثرة فى موازين القوى العسكرية بين الشرق والغرب آنذاك، لكن بعد انتهاء الحرب الباردة، وخروج السوفيت من القارة، أعيد ترتيب الأولويات فى ظل النظام الدولى الجديد، حيث أصبح الإصلاح السياسى (الديمقراطية وحقوق الانسان) أحد العوامل الهامة للاقترب أو الابتعاد عن نظام دولة أفريقية ما، إن لم يكن العامل الوحيد فى كثير من الأحيان.

ففى فرنسا بدأ نقاش داخلى لمسألة المساعدات خاصة للنظم غير الديمقراطية مما دفع الرئيس الفرنسى السابق ميتران بأن يوضح لعدد من قادة أفريقيا أن فرنسا لن تلتزم مستقبلاً بمنح المساعدات للنظم السلطوية التى لا تقبل التحول للديمقراطية (٥٧)، وحددت إنجلترا موقفها على نحو مشابه فى قمة الكومنولث (ماراى ١٩٩١)، حيث قال جون ميجورد\* (أنه ينبغي أن تلحق بموجة التحول الديمقراطى وحقوق الانسان التى تنتشر فى معظم أنحاء العالم .. اليوم، ولا استجرافاً\* (٥٨)، والجماعة الأوروبية، من جانبها، أعلنت فى ٢٨ نوفمبر ١٩٩١ أن الإصلاح السياسى بمعنى التحول الديمقراطى واحترام حقوق الانسان سوف يصبحان شرطين للحصول على المساعدات الأوروبية. وعند ذلك الحين، صار الإصلاح السياسى أو المشروطية السياسية، أحد البنود الهامة، سواء فى ماستريخت أو لومى المتجددة، وأكد هذا الاتجاه عزم الدول الأوروبية على تقديم قيمها وتقاليدها سيمر لية نعرية لأفريقيا خاصة بعد سقوط النظم الاشتراكية، كما أكد أيضاً على حرص دول أوروبا على ضمان قدر من التأييد الشعبى لمساعدتها بعد أن فقدت المساعدات مبررها السياسى والاستراتيجى بعد انتهاء الحرب الباردة، كما تشير المشروطية السياسية كذلك إلى حاجة الدول الأوروبية لإيجاد مبرر أخلاقى لتقليص أو قطع معوناتها عند اللزوم (٥٩).

وأياً ما كان الجدول حول طبيعة المساعدات فى هذه

57- Gorm Rye Olsen, 'Europe and the Promotion of Democracy in Post Cold War Africa, How Serious is Europe and for What Response?', African Affairs (1998), Vol. 97, pp. 343-344.

٥٨- د، محمود أبو العينين، "أفريقيا والتحديات الراهنة فى النظام الدولى"، فى م س د، ص ٢٨٥-٢٨٦.

59- Gorm Rye Olsen, "Europe and the Promotion of Democracy..", op.cit., p. 246.



جدول رقم (٢) اتجاهات الصادرات لدول أفريقيا جنوب الصحراء عام ١٩٩٨ (بالنسبة المئوية)

الدولة	دول الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة	اليابان	الدول الأفريقية	الدول الآسيوية	أخرى
دول غرب ووسط أفريقيا						
بنين	١٦.٩	٢.٢	٥.٦	١٢.٦	٢٧.٢	٢٩.٦
بوركينافاسو	٢٥.٧	٥.٥	٢.١	٢٥.٨	٢٢.٢	١٢.٧
الكاميرون	٧٢	٥.٧	٥.٧	٨.٤	١٢.٥	٤.٧
جمهورية أفريقيا الوسطى	١٧.٥	٥.٥	٥.٢	١.٥	٢.٥	٢٨.٢
تشاد	١٥.٢	٢.٨	١.٦	٩.٧	٢٤.٢	١٦.٢
الكونغو (برازافيل)	٢٦.٢	٢٢.٨	٥.٤	١.٤	٢٩.٤	٨.٨
كوت ديفوار	٥٢.٤	٦.٧	٥.٢	٢٥.٤	٤.٧	١٥.٦
غينيا الاستوائية	٢٧.١	١٥.٢	١٥	١٥.٧	٢٦.٦	٥.٢
الغابون	١٢.٧	٦.٨	٢.٢	١.٦	١١	٢.٤
غينيا بيساو	١٤.٤	٥.١	٥.٨	١.٦	٨٢.٢	٥.٩
مالى	٢١.٥	١.٤	١	٨.٥	٤٤.١	١٢.٤
النيجر	٤٦	٢٨.٨	٥.٢	٨.٨	٧.٨	٧.٥
الصنغال	١٥.٢	٥.٢	٥.٢	٢٦.٢	٢٧.٨	١٩.٢
توجو	١١.٧	٢.٤	صفر	٢٢.١	٢١.١	٢٩.٧
زامبيا	٨٦.١	١.٦	٤.٧	١	٤.٤	٢.٢
زائير	١٩.١	٨.٤	٤.٤	١٧.٦	٨.٥	١١.٦
غينيا	٢.٥	١٢.٤	٥.٤	٦.٧	٤.٨	٢٦.٦
ليبيريا	٤٨	٥.٤	صفر	١.٢	٧.٢	٤٢
موريتانيا	٥٩.٩	٥.١	٢٤.٥	١٥.٩	١.٨	٢٨
ميسيريا	٢٩	٢٨.١	١.١	١٥.٥	١١.١	١٥.١
سيراليون	٦٩.٧	٨	٥.٩	٤	٥.٧	١٦.٧
شرق وجنوب القارة						
أنجولا	١٤.٦	٦٤.٩	٥.١	١.٥	١٥.٤	٢.٥
بوتسوانا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
بروندي	٤٨.٨	٥.٩	صفر	٢.٧	٥.٧	٤٦.٩
الكونغو الديمقراطية	٥٩.٥	٢١.٤	٢.٧	١٥.٢	٢.٤	١.٧
زيمبابوي	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
اثيوبيا	٥.٨	١٢	١١.٢	٥.٨	٢.٥	١٧.٧
كينيا	٢٤.٥	٢	٥.٨	٤٥.٥	٩.٨	١١.٤
ليبيريا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
مدغشقر	٦٩.١	٩.٦	٥.٨	٨	٢.٨	٢.٧
مالاوي	٢٧.٩	١١.٨	٤.٥	٢٥.١	٦.٢	٢٤.٤
موريشيوس	٧٤	١٤.٢	٥.٦	٥.٧	١.٨	٢.٦
موزمبيق	٢٤.٥	١٢	٨	٢٥.١	١٢	٧.٤



أخرى	الدول الآسيوية	الدول الأفريقية	اليابان	الولايات المتحدة	دول الاتحاد الأوروبي	الدولة
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	ناميبيا
١٧,٤	٨	٤,٨	صفر	٣,٦	٦٦,١	رواندا
٨٢	٢,١	١,٦	صفر	٠,١	١٣,٣	الصومال
٢٥,٢	١١,٧	١٣,٨	٤,٩	٥,٥	٢٨,٨	جنوب أفريقيا
١٤,١	١١,٦	٤,٢	٢,١	٢,٣	٢٥,٢	السودان
١٠,٥	٢٨,٤	١٦,٩	٧,٥	٣,٦	٣٣,١	تنزانيا
١٥,٩	٢,٣	٢,٢	٠,٧	٦	٧١,٩	أوغندا
١٢,١	٢٨,٩	٢٠,٨	١٠,٧	٤,٤	٢٣,١	زامبيا
٩,٦	٨,٩	٢٧,٧	٦,٧	٥,٢	٢١,٨	زيمبابوي
٢٠,٢	١١,٦	١٣,٣	٣,٣	١٨,١	٢٢,٥	أفريقيا جنوب الصحراء

Source: Daniel Cohen, Nicolai Kristensen and Doret Verner, Will the Euro Create a Bonanza for Africa? (Washington: The World Bank, Policy Research Working Paper, 225, November 1999, p. 9.

#### جدول رقم (٤)

صادرات الاتحاد الأوروبي وراداته للدول الأفريقية عام ١٩٩٨ بالمليار دولار

الدولة	الصادرات	الواردات
أفريقيق	٥٠,٨٣٦	٥٠,٥٨٣
جنوب أفريقيق	١١,٥٧٢	١٠,٩٦
المغرب	٦,٦٣٥	٥,٨٥٠
تونس	٦,٣٠٤	٤,٥٧٦
مصر (*)	٧,٥٣٤	٢,٩١٦
نيجيريا	٣,١١٦	٣,٣٢٨
غانا	١,٣٤٧	١,١٣٥

(\*) من عام ١٩٩٧

Source: Direction of Trade Statistics Year Book 1999.



الحالات، وهل تعكس مصالح المانحين أولاً، أم احتياجات المنتفعين، حيث لا توجد قاعدة لكن الأمر الذي نود إبرازه هنا، أن دول الاتحاد الأوروبي، فرادى أو ككيان واحد، قدموا مساعدات لعدد من الحالات ترتبط جميعها بتشجيع عمليات التحول الديمقراطي ودعم حقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني وتشجيع الحريات .. إلخ. ففي حالة جنوب أفريقيا، بلغت المساعدات الأوروبية لعام ١٩٩٢ وحده نحو ١٩٠ مليون إيكو، بينما كان المساعدات الأمريكية ٦٠ مليون فقط، وقد خصص الأوروبيون برنامجاً لجنوب أفريقيا، بعد احراج نيلسون مانديلا عام ١٩٩٠، بتمويل قدره نحو ١١٠ مليون إيكو سنوياً، وبلغت المساعدات الاجمالية في الفترة من ١٩٨٦ حتى إحداث التحول السياسي في بريتوريا عام ١٩٩٤ نحو ٢٢٦ مليون دولار، وشارك نحو ٢٠٠ مراقب أوروبي في الإشراف على الانتخابات الوطنية والإقليمية التي تمت في أبريل ١٩٩٤. ويعكس هذا الوضع والاهتمام أهمية المصالح الأوروبية في جنوب أفريقيا، كما يعكس في نفس الوقت مساندة سياسية لعملية التحول الديمقراطي، والتزام أوروبي واضح

وعلى العكس من ذلك، كان الموقف الأوروبي من كينيا هو الضغط عن طريق تخفيض المساعدات لدفع حكومة الرئيس أراب موي لإحداث اصلاحات سياسية وذلك في قرار الجماعة الأوروبية في ٢٨ نوفمبر ١٩٩١، حيث تم تقليص المساعدات من ٥١٦ مليون دولار، عام ١٩٩١ إلى ٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٥. ورغم ما في ذلك من "مثالية" إلا أن البعض قد يعزى هذا الموقف لأمر تتعلق بعدم وجود مصالح كبيرة يعتد بها، عكس الحال في جنوب أفريقيا (٦٠)

وبالنسبة لدور الاتحاد الأوروبي في دعم وتمويل جهود حقوق الإنسان تكفي الإشارة إلى أن حجم التحويل المخصص لهذا الغرض خلال الفترة من ١٩٩٢ - ١٩٩٧ قد بلغ ٢٥٢ مليون إيكو، لكل دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهندي أعضاء لومس. خص أفريقيا منها نحو ٢٢٠ مليون. ويبين الجدول التالي (رقم ٦) توزيع هذا المبلغ على عديد من البنود

وهكذا، صارت حقوق الإنسان أحد البنود الهامة في العلاقات الدولية بين الدول الأفريقية والدول الأوروبية وعموماً، فإن قضايا حقوق الإنسان ستحتل مستقبلاً حيزاً مهماً في النقاش بين أوروبا وأفريقيا، خاصة حول تحديد المفاهيم، وما إذا كان ثمة خصوصية للإقليم الأفريقي ينبغي مراعاتها، على ضوء الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب مثلاً ولعل قضية إعدام كين سيراويزي ورفاقه في نيجيريا وما

لاقتنه من ربود فعل دولية مفاجئة ومبالغ فيها، حتى من قبل دول منظمة الكومنولث البريطانية ضد نيجيريا، هو ما يوصى باعتبار القضية أمراً يمس السلم والأمن الدوليين (٦١). تلك القضية تعتبر سابقة، ويمكن أن تؤثر سلباً على بنیان العلاقات الأوروبية - الأفريقية.

#### التعاون الأوروبي الأفريقي في المجال الأمنى :

منذ التسعينيات على الأقل، لم يتحقق توافق بين الأطراف الأفريقية والأطراف الأوروبية فيما يتعلق بآليات التعاون بين الجانبين في المجال الأمنى وضبط الصراعات وحفظ السلام.

ولعل من نافلة القول، أن مسألة حل الصراعات وتعزيز قدرة أفريقيا في مجال عمليات حفظ السلام، طلت تحظى باهتمام ملحوظ طوال السنوات العشر الماضية، سواء على المستوى القارى، من جانب منظمة الوحدة الأفريقية، أو على المستوى الإقليمي الفرعى (دول الإيكواس، أو دول السادك وغيرها) (٦٢)، كما انتقل الاهتمام بالمسألة للولايات المتحدة، وكذلك لكل من فرنسا وانجلترا، من الجانب الأوروبي، وتمثل ذلك في طرحهم لمبادرات من جانب واحد، ثم لمبادرة ثلاثية مشتركة طرحت بهذا الشأن عام ١٩٩٧.

ويوجه عام فقد تعارضت هذه الطروحات والمبادرات، سواء من حيث مناهجها، أو توفير إمكانيات تنفيذها، أو ملامحها، بل واهم الأفريقي، مما أدى إلى تزايد مشاعر القلق من قبل قادة أفريقيا، ويصفة خاصة تجاه حقيقة نوايا أطراف دولية أخرى، بما فيها الأطراف الأوروبية، الأمر الذى دفع منظمة الوحدة الأفريقية لمباشرة الموضوع وتحديد المعايير الرئيسية التى ينبغى على القوى الدولية أن تراعيها في مبادراتها بهذا الخصوص في المستقبل

فعلى مستوى الجانب الأفريقي، أنشئت منظمة الوحدة الأفريقية "آلية منع وإدارة وتسوية النزاعات في أفريقيا" OAU Mechanism، وذلك في مؤتمر القمة الأفريقي رقم ٢٩ الذى عقد بالقاهرة من ٢٨-٣٠ يونيو عام ١٩٩٣. كما تم استكمال بعض التفاصيل الإدارية والهيكلية والتمويلية في الاجتماعات التالية لأجهزة الآلية الجديدة، وقد وضعت الدول الأفريقية عدة ضوابط على عمل الآلية واختصاصاتها في مجالات حفظ السلام، كى لا تكون أداة للتدخل في الشؤون الداخلية لها، وهذا واضح من المبادئ الأربعة التى تسترشد بها الآلية في عملها وهى، المساواة فى السيادة بين جميع الدول الأعضاء، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لها، واحترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها، وعدم انتهاك الحدود الموروثة.

٦١- جون كاي نوت يوه، أفريقيا والعالم فى القرن القادم (بيروت - المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨)، ص ٧٥-٨١

٦٢- لمزيد من التفاصيل حول الجهود الدبلوماسية العربية، انظر د. محمود أبو بكر، الأمن الجماعى الإقليمى - المستويان القارى والإقليمى الفرعى (القاهرة - معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة - نشره المعهد رقم ٢٦، ١٩٩٤)



جدول رقم (٥)

المساعدات الأوروبية لأفريقيا جنوب أفريقيا (بالنسبة المئوية)

الدولة	السنة	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٥
كل التحويلات المالية	١٩, ١٣	١٨, ٩١٧	١٦, ٦٦٣	
التحويلات من أوروبا الغربية	١٠, ٢٨١	٩, ٤٤٦	٧, ٧٩٩	
النسبة المئوية لكل دولة منسوبة	٥٤, ٢	٤٩, ٩	٤٦, ٧	
لتصيب أوروبا الغربية				
فرنسا	٢٩, ٩	٢٣, ١	٢٠, ٥	
المفوضية الأوروبية	٢٢, ٩	٢١, ٩	٢٠, ٣	
ألمانيا	١٢, ٩	١٢, ٩	١٤, ١	
إنجلترا	٦, ٣	٦, ٦	٧, ٣	
إيطاليا	٥, ٨	٤, ١	٤, ٤	

Source: Garm Rge Olsen, "Western Europe" Relations with Africa Since the End of the Cold War the Journal of Modern Africana Studies vol. 35, No 2, 1997, p.300.

جدول رقم (٦)

نشاطات حقوق الإنسان التي يدعمها الاتحاد الأوروبي في أفريقيا خلال الفترة

من ١٩٩٢ - ١٩٩٧ (بالمليون إيكو)

نوع النشاط	المملكة	غرب أفريقيا	وسط أفريقيا	شرق أفريقيا	القرن الأفريقي	الجنوب الأفريقي	باقي أفريقيا
الانتخابات	١٤, ٢٥	٣٨, ٩٦	١٠, ٣٢	٠, ٢٠	٣٦, ٢٢	٠, ٨	
حكم القانون	٢, ١٥	-	٢٢, ٥٤	١, ٢٩	١٩, ٣٤	٠, ٦٨	
الحكم الجيد	٠, ١٩	٠, ٥٢	-	-	١٩, ٤٦	٠, ١٢	
تشجيع حقوق الإنسان	١, ٧٦	٠, ٦٥	٣, ٠٨	١, ٧١	٣, ١٦	٠, ٥٢	
حرية الصحافة	٠, ٨٤	٠, ٠٩	٠, ٣٤	١, ٥	١, ٩٣	٠, ٧١	
الروابط المحلية	٠, ٨٦	-	-	٠, ٠٧	٢, ٦٨	٤, ٤٨	
منع الصراعات	٠, ٢٩	-	-	١, ٠٣	٠, ٥٦	٠, ٣٦	
الإجمالي	٢١, ٢٥	٣٩, ٨٧	٣٩, ٨٧	٤, ٩٢	١٢٠, ٤٤	٦, ٩٦	
النسبة المئوية	%٨, ٤	%١٥, ٨	%١٥, ١	%٢	%٤٠, ٨	%٢, ٨	

Source: Francesca Moses, "The European approach", The Courier, No. 171, September - October 1998, p. 5.



ويتمثل الاختصاص الرئيسي للأكية في صنع السلام، بمعنى التركيز على تدابير التوقع والوقاية ومراقبة مناطق النزاعات وتجميع وتحليل المعلومات .. الخ، أما فيما يتعلق بحفظ السلام، فقد تحفظ الإعلان المنشىء للأكية على إطلاق يدها في عمليات التدخل لحفظ السلام، خاصة من حيث التكاليف الباهظة لمثل تلك العمليات أو ما أكد عليه الإسلام من ضرورة موافقة الأطراف المعنية، لذلك فإن الآلية يمكن أن تلعب دورها في مجال إرسال بعثات مراقبة وإشراف مدنى وعسكرى محدودة، أو بالقيام بعمليات حفظ سلام بالتعاون مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وتحت إشرافه. (٦٣)

وقد حاولت الدول الأفريقية من خلال المنظمة، دراسة إنشاء قوة أفريقية لحفظ السلام، خاصة على ضوء ضعف الآلية وتجربة مجموعات المراقبة العسكرية والمدنية التى أرسلتها فى كل من بوروندى ورواندا. فقد أكد الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية خلال القمة رقم ٢٠ المنعقدة فى تونس عام ١٩٩٤ على ضرورة قيام أفريقيا بتجهيز نفسها لمواجهة تدفوع الاحتمالات وضرورة استعداد المنظمة والدول الأعضاء بتخصيص قوات من جيوشها وأجهزتها الأمنية لإمكانية استخدامها فى عمليات مراقبة وحفظ سلام التى تقوم بها الأمم المتحدة فى المقام الأول، ومنظمة الوحدة الأفريقية فى حالات استثنائية.

وعلى المستوى الإقليمى الفرعى تمكنت "الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا" ECOWAS، التى تتكون من ١٦ دولة فى غرب القارة، تمكنت من تبنى ميثاق للدفاع المشترك عام ١٩٨٠، كما كونت قوات خاصة للمراقبة تابعة للإيكواس تسمى "الإيكوموج"، واستطاعت هذه القوات التدخل العسكرى لفرض السلام فى ليبيريا منذ عام ١٩٩٠، كما تدخلت فى سيراليون فى الفترة الأخيرة. والقوة المشار إليها تقودها نيجيريا، وتثبت بوجه عام قدرة الكيانات، والنظم الإقليمية الفرعية فى أفريقيا على القيام بعمل جماعى فى مجالات حفظ السلام وفرضه. (٦٤)

وقد نشطت دول الجماعة، منذ عام ١٩٩٧ لإقامة نظام إقليمى متكامل لحفظ السلام فى غرب أفريقيا، وخاصة منذ اجتماع وزراء خارجية دول الإيكواس فى لومى، ديسمبر ١٩٩٧، وكذلك القمة التى أعقبتها، حيث صدر بيان القمة مؤكدا دعم التعاون فى مجالات منع النزاعات والإنذار المبكر وعمليات حفظ السلام، وتكليف وزراء الخارجية والدفاع والداخلية بمعاونة الأمانة التنفيذية للجماعة بدراسة وبحث مسائل الأمن والاستقرار.

#### المبادرة البريطانية :

أبدت بريطانيا قلقها إزاء كارثة النزاعات الأفريقية

والحاجة إلى تقديم المساعدة لتنمية القدرات الأفريقية لإدارة النزاعات، وذلك خلال زيارة رئيس الوزراء السابق جون ميجور لجنوب أفريقيا عام ١٩٩٤. وفى الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أكد وزير الدولة البريطانى السابق للشئون الخارجية والكومنولث على أهمية تقديم المساعدة لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية - تحت رعاية الأمم المتحدة - فى مجال تسوية النزاعات وحفظ السلام.

وفى هذا السياق بدأت الحكومة البريطانية فى اتخاذ بعض الخطوات لتنفيذ المبادرة، منها :

١- عقد بعض الدورات فى كلية "كامبرلى" للاركان فى مجال حفظ السلام، حضرها كبار العسكريين من مصر وغانا وكينيا وزيمبابوى.

٢- إقامة حلقتين دراسيتين فى غانا (نوفمبر ١٩٩٤) ومصر (يناير ١٩٩٥) شارك فيها أعضاء من ١٦ دولة أفريقية، تم التركيز فيها على ضرورة إنشاء نظام للإنذار المبكر، واطار مؤسسى للدبلوماسية الوقائية وتنمية قدرات حفظ السلام فى أفريقيا من خلال إنشاء قواعد وقوات إدارية تابعة للأمم المتحدة فى أفريقيا وجذب الدعم الدولى الثنائى والمتعدد الأطراف لأنشطة منظمة الوحدة الأفريقية فى مجال إدارة النزاعات، وضرورة القيام بعمليات التدريب بما فى ذلك تدريب المدنيين والاستفادة من تجارب الدول فى معالجة النزاعات. (٦٥)

#### المبادرة الفرنسية :

يتلخص الطرح الفرنسى فى تشكيل قوة تدخل أفريقية عن طريق إنشاء قوة دائمة صغيرة تساهم فيها دول القارة على أن تكون التعبئة على أساس إقليمى فرعى وليس على أساس قارى وذلك لاستخدامها وقت الأزمات سواء للقيام بالدبلوماسية الوقائية أو الجوانب الإنسانية للمشاكل المثارة، أو التدخل فى الأزمات.

والمشروع الفرنسى المعروف باسم "ريكامب Recamp" أى مشروع بناء قدرة أفريقية لحفظ السلام\* يقوم على أساس إعداد وحدات عسكرية مدربة فى الدول الأفريقية المتطورة أو المساهمة بقوات وذلك لحشدتها فى شكل قوات حفظ سلام تحت قيادة مجلس الأمن ويتوجبه استراتيجى من إدارة عمليات حفظ السلام.

وقد قامت فرنسا بإجراء مناورات عسكرية للتدريب على مثل هذا النموذج المتصور وذلك فى أحد أقاليم السنغال (فبراير ١٩٩٨) اشترك فيها نحو ٥٠٠ من العسكريين

٦٢- المرجع السابق، ص ٨٠-٨٤.

٦٤- المرجع السابق، ص ٥٢-٦٧.

٦٥- أكاديمية ناصر العسكرية العليا، مذكرة حول "تطور عمليات حفظ السلام فى القارة الأفريقية".



الفرنسيين إضافة لنحو ٢ ألف من الشرطة يتعين على كل من السنغال مالي موريتانيا جيبوتي والكاميرون غينيا بيساو. كما قامت فرنسا بتسليمه في دعم قدرات حفظ السلام الأفريقية بتخصيص حوالي ٢٠٠ من صيرانية التعاون العسكري مع أفريقيا لهذا الغرض وبالفعل تم تخصيص العتاد اللازم لتسيير عمليات حفظ السلام في السنغال استعدادا للقيام بنشاط طارئ في غرب أفريقيا كما تم افتتاح مركز للتدريب على عمليات حفظ السلام بمنطقة زامباكو "في كوت ديفوار" (٦٦)

#### المبادرة الأمريكية :

وفي مواجهة هذه المبادرات الأوروبية اهتمت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٦ بإنشاء قوة أفريقية لمواجهة الأزمات حيث اجتمع بعض المسؤولين الأمريكيين مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وشرحوا المفهوم الأمريكي الجديد بخصوص استخدام أداة للمواجهة السريعة للآزمات في أفريقيا يقوم على أساس استخدام قوة تدخل ذات نطاق محدود بهدف بناء قدرة ثابتة للقارة وللمنظمة الوحدة الأفريقية للتدخل السريع في مناطق الأزمات بأفريقيا وتغادي حدوث حالات إنسانية قاسية.

وقد أكد وزير الخارجية الأمريكي في أكتوبر ١٩٩٦ بمقر المنظمة استعداد الولايات المتحدة لتوفير دعم معنوي لهذه المبادرة وتخصيص ٨ مليون دولار أمريكي (فورا) لمختلف أنشطة منظمة الوحدة الأفريقية بما فيها دعم المركز الجديد لإدارة النزاعات الأفريقية كما أكد على الدور الأمريكي في مساندة الأيكوموج في غرب أفريقيا وكذا دورها في مبادرة القرن الأفريقي. (٦٧)

#### المبادرة المشتركة (الفرنسية - البريطانية - الأمريكية) :

إزاء هذه المبادرات المتعددة أبدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية رغبته في إجراء مشاورات مع الأطراف الأفريقية والأطراف الدولية وخاصة الشركاء الآخرين بالاتحاد الأوروبي حول المبادرة الأمريكية.

وقد تمخضت هذه المشاورات عن طرح المبادرة المشتركة حول عملية حفظ السلام خلال اجتماع القمة الأفريقية في هراي في يونيو ١٩٩٧ حيث رحبت الدول الأفريقية بالمبادرة باعتبارها خطوة إيجابية، لكنهم تحفظوا على بعض النقاط الهامة منها ضمانات الاستمرارية والمساندة وتحديد نوعية العمليات التي ستقوم بها القوة في القارة والتمويل والدور المنوط بالقوى غير الأفريقية وضوابط ومعايير التدخل.. الخ. (٦٨)

وبوجه عام فقد أكد مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية على المبادئ الواجب اتباعها لتنفيذ أية مبادرة تهدف لتعزيز قدرة أفريقيا في مجال حفظ السلام وأهمها :

أ- الاعتراف بالدور الرئيسي لمجلس الأمن في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين.

ب - الاعتراف بدور منظمة الوحدة الأفريقية في مجال حفظ السلام.

ولعل موقف الدول الأفريقية المرحب بالمبادرات الأوروبية والأمريكية، لكن المتحفظ في نفس الوقت بشأن مستقبل أي تعاون عسكري مع هذه البلاد له ما يبرره في الخلفية التاريخية، فلو ترك الأمر للأوروبيين لأقاموا علاقات عسكرية مباشرة مع بلدان أفريقيا، مستعمراتهم السابقة وربما قسموها. إن ملاحظة جان بيير وزير التعاون الدولي الفرنسي في الثمانينيات تستدعي التوقف خاصة حينما يقول "لم يتم ادراك الاستقلال الأفريقي على أنه انفصال تام ولكن على أنه يعني إقامة شبكة معقدة من الروابط من كل نوع بين الدولة الأم Metropole وبين الدول الأفريقية. وفي مثل هذا النوع من الترتيبات لا مجال مطلقا لأي أطراف ثالثة". (٦٩)

#### مؤتمر القمة الأوروبي - الأفريقي بالقاهرة

##### ومستقبل الشراكة الاستراتيجية :

ينعقد بالقاهرة (٣-٤ أبريل ٢٠٠٠) أول مؤتمر قمة أوروبي - أفريقي بمبادرة من دول الاتحاد الأوروبي بهدف بحث أسس الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين، حيث سيجمع لأول مرة دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر مع دول القارة الأفريقية الثلاث وخمسين، بما فيهم المملكة المغربية. ولعل هذا اللقاء في حد ذاته ينطوي على بعض الدلالات والمضامين الهامة : أولها، أنه أول لقاء بين الأوروبيين والأفارقة على هذا المستوى من الشمول، ومن ثم فهو يشكل إطارا جديدا للعلاقات بين الجانبين يضاف إلى الأطر القائمة بل ويحتريها. وثانيها، أن هذا الإطار الشامل رفيع المستوى يعني أن زمن انفراد بعض الدول الأوروبية بالحركة والفعل على الساحة الأفريقية قد بدأ ينطوي وأن عصر العمل الجماعي من خلال العمل الأوروبي قد حل وأصبح أمرا ملموسا وربما لا يعني هذا نهاية لدور القوى الأوروبية كقوى منفردة بقدر ما يعني أن تلك القوى باتت أقرب لأن تكون أدوات لتحقيق السياسة الأوروبية العامة ومصالح دول الاتحاد الأوروبي جميعها. وثالثها، إضافة إلى

٦٦- المرجع السابق.

٦٧- المرجع السابق.

٦٨- المرجع السابق.

69- Edmond Kwan Kouassi & John White, "The Impact of Reduced European Security Roles on African Relations, in: op.cit., p. 27.



نظرة الأوروبيين لأنفسهم باعتبارهم أحق الأطراف الدولية بالارتباط بالقارة الأفريقية بحكم التاريخ الحديث والجغرافيا كذلك ، فإن ظروف النظام الدولي الجديد والمنافسة الشديدة التي خلقتها هذه الظروف وخاصة من قبل الولايات المتحدة وبعض القوى الأخرى بل حتى بعض القوى الإقليمية داخل أفريقيا، ستدفع الأوروبيين لتحمل مسئوليتهم التاريخية والأخلاقية تجاه القارة، كما أن مصالحهم الكبيرة نسبيا الآن ستجعلهم حريصين على العمل المشترك مع الأفارقة بل وضبطه وتقنينه. أما رابع هذه الدلالات والمضامين فيتمثل في كون الحركة الأوروبية الأخيرة من خلال هذا الإطار الشامل ربما تشعل المنافسة داخل القارة الأفريقية على القطب الأمريكى ولا حاجة بنا للقول أن تلك مصلحة أفريقية إذا ما أجيء استخدامها بالذات على صعيد تحسين وضع أفريقيا في النظام الدولي، وتحقيقا لبعض المطالب الأفريقية الهامة وخاصة مسألة الاستثناء من عملية التحرير الكامل للتجارة حتى تتأهل أفريقيا لهذا الوضع، وكذلك الإعفاء من قدر كبير من الدين الباهظة التي تكبل الاقتصاديات الأفريقية (وتبلغ حوالى ٩ و ٢١٩ مليار دولار عام ١٩٩٨)، صحيح أن الاتحاد الأوروبى قد ألقى مبلغ ٥ و ٦ مليار دولار على الدول الأطراف فى لومى، غير أن الوقت قد حان لاتخاذ خطوات أكبر.

ثمة مسألة أخرى تحتاج الى تبصر واستيضاح وهي تتعلق بحدود المنافسة بين الأوروبيين والأمريكيين فى القارة الأفريقية، إذ لا ينبغي أن يكون لدينا أوهام حول صراع أمريكى - أوروبى فى أفريقيا ولا يجوز لنا أن نصل الى ذلك، فثمة قواعد تاريخية تحكم العلاقات الأمريكية - الأوروبية بشأن علاقاتهما مع المناطق الإقليمية فى كل من الأمريكتين وأفريقيا أهمها "مبدأ مونرو" التاريخى، كما سبق أن أشرنا. كما أن لدى كل من الطرفين آليات حديثة للتنسيق فى مثل هذه المواقف. وإذا حدث التنسيق المقصود هنا فسوف تترقب

قدرة الأفارقة على انتزاع مطالبهم من الأوروبيين وكذا الأمريكيين على علاقات القوة بين الطرفين.

إن تقدير الأمور بميزان دقيق أمر مطلوب فى كل الأحوال وعليه يتوقف نجاح الشراكة الجديدة خاصة إذا ما روعيت بعض الاعتبارات من كلا الجانبين، مثلا :

١- ألا يكون التعاون أو الشراكة الجديدة على حساب التضامن القارى بين دول القارة الأفريقية أو حتى على حساب التوازن السياسى والعسكرى بين الدول والأقاليم كما لا ينبغي أن يسمح له بالتأثير السلبى على المصالح الرئيسية لبعض الدول أو حقوقها التاريخية وعلاقاتها الخاصة.

٢- أن تقوم الشراكة على مبدأ توازن المصالح لا توازن القوى.

٣- أن تظل مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية محل احترام وتقدير وخاصة مبدأ احترام السلامة الإقليمية للدول واحترام الحدود الموروثة والحفاظ على الاستقلال الوطنى.

٤- ضرورة وضع تصور مشترك لبعض المفاهيم الجديدة كالتدخل لأغراض إنسانية والحكم الجيد وحقوق الإنسان وصلتها بعمليات التدخل فضلا عن الموقف من الثقافات الوطنية واحترامها فى ظل العولمة.

٥- أن يكون هناك حوار حول كيفية التعاون فى المجالات الأمنية وحفظ السلام من خلال التنسيق بين مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وأخيرا فإن مؤتمر القمة الأوروبى - الأفريقى سوف ينجح فى بناء شراكة استراتيجية إذا تمخض عن آلية مستمرة تكفل الحوار المنتظم والمراجعة الدورية للمصالح المشتركة والقضايا محل الاهتمام.